(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف)

«من بداية باب الإدغام إلى نهاية الكتاب»

تحقيق ودراسة:

مشعان بن نازل الجابري

أستاذ اللغويات المشارك بجامعة طيبة

المبحث الثّالث: وصف النسخة، والدّراسات السابقة

المطلب الأوّل: وصف النُّسخة الخطيّة

اعتمدتُ في تحقيق هذا الجزء على نسخة خزانة جامع ابن يوسف بمرّاكش بالمغرب، وهي مصورة عن مخطوط أصلي محفوظ بخزانة جامع ابن يوسف بمراكش برقم (٥٦٦)، تبدأ بباب «الإضافة وهو باب النِّسبة»، وتنتهي بنهاية «باب ما كان شاذّاً ممّا خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطَّرِدٍ»، وهو آخر أبواب الكتاب.

وهي نسخةٌ نفيسةٌ جدّاً، تمثّل الجزء الرّابع (الأخير) من تنقيح الألباب؛ حيث جاء بخطِّ ناسخها في آخِرها ما نصّه: «كمل السِّفر الرّابع، وبكماله كمل شرح كتاب سيبويه رحمه الله، وكمل الكتاب أيضاً، وهو المسمّى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب».

عدد صفحات هذه النسخة (٤٠٥) صفحات، في كل صفحة عشرون سطراً، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد أربع عشرة كلمة.

خطُّها أندلسيٌّ، وناسخها كما جاء في الصّفحة الأخيرة بخطِّه: عبيدالله بن أحمد بن أسدون، أتمّ نسخها في العشر الوُسط من جمادى الآخِرة من عام اثنين وأربعين وستمائة للهجرة النّبوية الشّريفة.

على الغلاف (الظّهرية) قيد تملّك نصُّه: «ملك: مريم بنت عبدالرحمن الحلبي، المعلّمة بالدّار...»، وبأسفله تحبيسٌ من صاحبته، ونَصُّه: «حبسته المعلّمة لكتاب الله العزيز المذكورة على الخزانة المباركة بجامع...»[1].

(١) طمس بسبب الرطوبة.

ترقيمها حديث كما يظهر، لكلِّ صفحة رقم خاص بها، على أنَّ المرقِّم يكتفي أحياناً بترقيم إحدى الصَّفحتين في اللَّوحة الواحدة، فتراه يثبت الرقم في الصَّفحة الشِّمال دون اليمين، لكنَّه يراعي الصَّفحة اليمين في التَّرقيم.

وعلى حواشيها ما يدلُّ على مقابلتها على أصلٍ بخطِّ ابن خروف، وبها تصويباتٌ واستدراكات لما سقط منها؛ بالإشارة لموضع الخطأ أو السَّقط في المتن بخرجة، واستدراكها في الحاشية، مع وضع علامة عليها في العادة.

وترتيبها مضطرب وبها خرومٌ، كما أنَّ بها طمساً في بعض أوراقها بسبب الرُّطوبة.

نماذج من المخطوط

بابُ الإدغامِ[1]

لمْ يذكرِ الحروفَ أوّلاً على ترتيبِها في المخارجِ وذكرَها بعدُ عندَ ذكرِ المخارجِ على الترتيبِ. قالَ الفارسيُّ: أنشدَني أبو الفضلِ القاضي جعفرُ بنُ أحمدَ النحويّ[2] لنفسِه أبياتاً جعلَ آخرَ كلِّ كلمةٍ منها حرفاً على ترتيبِ سيبويهِ الحروفَ في هذا البابِ وهيَ:

اكْلأْ مِيَاهَ مَنَا مَعْ سَفْحِ مُنْصَبِغٍ ... مُضمَّخِ النَّبقِ بالمسفوكِ بالعُوجِ

وحشٍ بذي فارضٍ بل زاهرٍ حسنٍ ... مُختلطِ النَّبتِ قدْ خُوِّصَ كالزَّيجِ

عزيزٍ شمسِ المقيظِ غيثَ مُذ خُرُفٍ ... مُسْتعذَبٍ شَبِمٍ حُلْوِ العَسَاليجِ[3]

[٤٠٠][4] الثاءُ عندَ سيبويهِ قبلَ الذالِ كما ذكرَ أبو الفضلِ وهوَ الحقُّ[5]. وفي الترتيبِ الأوّلِ اختلافٌ في النسخِ[6] ولا حاجةَ إلى ذكرِه؛ لأنّهُ لا فائدةَ فيهِ، وقدْ ذكرَ في «بابِ الحرفِ الذي يُضارِعُ بهِ حرفٌ منْ موضعِه»[7]: أنَّ الشّينَ تضارعُ الزّايَ، وذكرَ أنّهُ عربيٌّ كثيرٌ. والجيمُ كذلكَ قالَ: جُعِلت بمنزلةِ الشّينِ،

(١) هكذا (الإِدْغام) بهمزة القطع والتخفيف في المخطوط، وهو كذلك في كتاب سيبويه طبعة باريس: ٢/ ٤٥٢، وهارون: ٥/ ٤٣١، والبكاء: ٤/ ٧٢٨، والنُّكت للأعلم: ٢/ ١٢٤٢، وشرح عيون سيبويه: ٣١٥، ونسخة ابن خروف: ٢/ ١٣٧. و(الادّغام) بهمزة الوصل وتشديد الدّال في طبعة بولاق: ٢/ ٤٠٤، وتحقيق د. سيف العريفي للباب نفسه من شرح السيرافي: ٣، وللدكتور سيف تحقيق وتعليقٌ في حاشية تلك الصفحة. وفي التعليقة: ٥/ ١٦١ (الإدّغام) بهمزة القطع وتشديد الدّال!

(٢) لم أقف له على ترجمة. وفي العمدة في محاسن الشعر: ١/ ٩٢ «وسمعت القاضي أبا الفضل جعفر بن أحمد النحوي وقد سئل عن ذي الرمة وأبي تمام فأجاب بجواب يقرب معناه من هذا لم أحفظه». فهذا النقل يؤكد أن أبا الفضل هذا متأخرٌ عن أبي عليّ الفارسي، ولعلّ ابن خروف أخذها من حواشي نسخة الفارسيّ، وظنّه من كلام الفارسيّ. ولم أقف عليه في تلك النسخة.

(٣) لم أقف عليها فيما بين يديّ من كتب اللغة والأدب.

(٤) هكذا يبدأ ترقيم باب الإدغام، ثم تأتي الأبواب بعدُ بتقديم وتأخير.

(٥) في نسخ الكتاب المطبوعة الذّال قبل الثاء، وكذلك في سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٥٩ ونسبه إلى سيبويه. وهو كذلك في نسخة ابن خروف المخطوطة من كتاب سيبويه، والمقابلة على نسخة أبي عليّ الفارسيّ!

(٦) أشار إلى ذلك السيرافي في شرحه. ينظر: الادّغام: ٤.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٧٧.

قـالَ: ولا يجـوزُ أنْ تجعلهُـا زاياً خالصـةً[1].

وقولُهُ: «وتكونُ خمسـةً وثلاثينَ» بل، هيَ سبعةٌ وثلاثونَ بما ذكرَ مِن هذينِ الحرفينِ.

و(النّـونُ الخفيفـةُ) هـيَ التـي تخـرجُ مـن الخياشـيمِ، وهـيَ التـي تخفـى مـعَ الحـروفِ، ليـسَ لهـا مـن الفـمِ مخـرجٌ[2].

وذكـرَ ثـلاثَ ألفـاتٍ[3]: (ألـف التفخيـم) وهـيَ التـي في الصـلاة وشـبهِها[4] لأهـلِ الحجـازِ؛ وأوجـبَ تفخيمَهـا وقوعُهـا بعـدَ حـروفِ الاسـتعلاءِ وبعـدَ الـلامِ المفخَّمـةِ. و(ألـف الإمالـةِ)[5]، و(ألـف بـينَ اللفظـينِ) في مثـلِ: الأبـرارِ، والأشرارِ.

والألـفُ التي لا موجـبَ لها لـشيءٍ مـن هـذا، وهـي تابعـةٌ للفتحـةِ على طبيعتِها، وهـيَ التـي قـرأَ بهـا القُـرّاءُ ممَّـن لمْ يُمِـل، ولا قـرأَ بـينَ اللفظـينِ، ولا تقدّمهـا حـرفُ اسـتعلاءٍ، وهـيَ الداخلـةُ في التسـعةِ والعشريـنَ[6].

---

(١) عبارة سيبويه بتمامها: «وأمّا الحرفُ الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنّها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيّتين، وهي في الهمس، والرّخاوة كالصّاد والسّين، وإذا أجريتَ فيها الصوتَ وجدتَ ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثنيّتين، وذلك قولك: أشدق، فتضارع بها الزاي. والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربيٌّ كثير.
والجيم أيضاً قد قُرِّبت منها فجُعلت بمنزلة الشين. من ذلك قولهم في الأجدر: أشدر؛ وإنّما حملهم على ذلك أنّها من موضع حرفٍ قد قرب من الزاي... ولا يجوز أن يجعلها زاياً خالصة ولا الشين؛ لأنّهما ليسا من مخرجها». الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٢) قال السيرافي: وأمّا النّون الخفيفة؛ فإنّه يريد النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم، نحو: النون في: منك، وعنك، ومن زيد. وإنّما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضّاد، والصّاد، والزاي، والسّين، والطّاء والدّال، والتّاء، والظّاء، والذّال، والثّاء، والفاء». الادغام: ٨-١١. وينظر: شرح المفصّل: ١٠/ ١٢٧.

(٣) وهي عند ابن خروف أربع ألفات، وسيذكر بعد قليل أنّ سيبويه لم يذكر الألف التي بين اللفظين.
قال أبو العلاء المعرّي: «والممال عند البصريين هو الألف فيجعلونها ثلاثة أنواع: ألف تفخيم، وألف ترخيم وهي ألف الإمالة، وكذلك سماها سيبويه في كتابه، وألف بين بين». رسالة الملائكة: ١٨٨. وينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، ونسخة ابن خروف: (١٥٧)، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٤٦، ٤٩، ٥٠.

(٤) كالحياة والزكاة، كما ذكر سيبويه.

(٥) عبارة سيبويه: «الألف التي تمال إمالة شديدة». الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٦) قال سيبويه: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف...». الكتاب: ٤/ ٤٣١.

قالَ أبو الحسنِ: ألفُ التفخيمِ كالواوِ[1]، تجوزُ في الصلاةِ في لغةِ أهلِ الحجازِ[2].

والألفُ بينَ اللفظينِ لَمْ يذكرْها، وهيَ ثمانيةٌ وثلاثونَ.

ووقعَ في الحروفِ الآخرةِ[3]: «والظاءُ التي كالثاءِ»، وهيَ زائدةٌ على العددِ الذي ذكرَ[4]، وأثبتَها الرُّمانيُّ[5].

ويريدُ بـ(الشينِ التي كالجيمِ) نحو: أشدقَ، تُقرَّبُ الشينُ فيهِ من الجيمِ[6]، وكذلكَ (الصادُ [التي[7]] كالزاي) نحو: مصدرٍ.

ويريدُ بـ(الجيمِ التي كالكافِ) نحو: جملٍ، ينطقونَ بهِ بينَ الجيمِ والكافِ، ولَمْ تخلص لأحدِهما.

وكذلكَ (الجيمُ التي كالشينِ) نحو: جابرٍ، يقرّبونَها من الشينِ، ولا يعلمُ ذلكَ إلا بالنُّطقِ بها، وليستْ بشينٍ ولا جيمٍ، لَمْ تَخلصْ لأحدِهما[8].

وقولُهُ: (وهيَ: الكافُ التي بينَ الجيمِ والكافِ، والجيمُ التي كالكافِ) ليسَ أحدُهُما أقوى على صاحبِهِ من الآخرِ كما كانَ ذلكَ فيما تقدمَ.

---

(١) يُنحى بها نحو الواو. ينظر: الإدغام: ٢٣، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٥٠، وشرح المفصّل: ١٠/ ١٢٧.

(٢) بنصّه في حاشية نسخة ابن خروف: (١٥٧أ).

(٣) أي القسم الثالث: الحروف غير المستحسنة.

(٤) بها يصبح العدد ثلاثةً وأربعين حرفاً! وذكر ابنُ جنّي أنّها ثمانية أحرف، وعدّ منها «الظاء التي كالثاء». سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٤٦.

(٥) علّم عليها ابنُ خروف في نسخته من كتاب سيبويه (١٥٧أ)، وكتب في الحاشية: «سقط المُعلَّم في (ش)، وهو ساقطٌ من العدد لا يحتاج إليه». وهي ساقطة أيضاً من النُّكت للأعلم: ٢/ ١٢٤٥، ومُثبتة في طبعات الكتاب، وفي الإدغام: ٣٠.

(٦) وإنّما قرُبت فيه الشين من الجيم بسبب الدّال؛ لما بين الجيم والدّال من الموافقة في الشدّة والجهر. ينظر: الإدغام: ٢٨.

(٧) زيادة يتطلبها السياق من الكتاب، ومن نسخة ابن خروف.

(٨) قال السيرافي: «ذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الخمسة والثلاثين حرفاً، وذلك عنده من الكثير المستحسن، وذكر الجيم التي كالشين في التتمة الاثنين والأربعين حرفاً وذلك عنده مما لا يستحسن». الإدغام: ٢٨.

أبو علي[1]: (والضَّادُ الضَّعيفةُ) إذا قلتَ: ضربَ، ولمْ تشبعْ مخرجَها ولا اعتمدتَ عليه ولكن تخفّفُ وتختلسُ.

قلتُ: والضّادُ الضّعيفةُ هيَ المحرفةُ عن مخرجها يميناً أو شمالاً[2] [٤٠٢] كما ذكرَ[3] سيبويهِ، وليستِ الضّادُ في لسانِ العجمِ[4]، وذُكِرَ أنَّ عمرَ بنَ الخطاب -رضيَ اللهُ عنهُ- كانَ أضبطَ: أعْسَرَ يَسَراً، يعملُ بكلتا يديْهِ[5]، ويخرجُ الضَّادَ بينَ الجانبينِ إذْ يعتمدُ]في موقعها[[6] حتَّى تتصلَ بالجانبينِ[7].

والسّتّةَ عشرَ مخرجاً[8] تجمعُها أربعةُ مخارجَ: الحلقُ، والفمُ، والشفتانِ، والخياشيمُ.

وذكرَ هنا الهمزةَ، والهاءَ، والألفَ بعدَهما، وقدْ قدَّمَ[9]: أنَّ الألفَ بينَ الهمزةِ والهاءِ؛ ولمْ يقصدْ بالحروفِ التي تجتمعُ في مخرجٍ واحدٍ الترتيبَ، ألا ترى أنَّهُ ذكرَ الزَّايَ والسِّينَ قبلَ الصَّادِ، والصَّادُ قبلَهما لا محالةَ. وكذلكَ ذكرَ الغينَ قبلَ الخاءِ، والخاءُ قبلَها. وقدَّمَ اللامَ والنونَ والرَّاءَ على الطّاءِ والدَّالِ والتّاءِ وهيَ قبلَها، لكنّهُ لمْ يعتمدْ على الترتيبِ في العطفِ، وإنَّما اعتمدَ على الترتيبِ في ذكرِ المخارجِ.

---

(١) في المخطوط بينها وما قبلها فراغ. وقد أفادني أخي وصديقي صالح الحارثي -وهو الخبير بأسلوب ابن خروف- أنّه إذا ذكر عالماً في السّياق فكلامه ما يأتي.

(٢) قال السيرافي: «الضَّاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد. فإذا احتاجوا إلى التكلُّم بها من العربيّة اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء؛ وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم تتأتَّ لهم فخرجت من بين الضَّاد والظَّاء». الادّغام: ٢٩، وهو بنصّه في: النُّكت: ٢/ ١٢٤٥، وشرح المفصَّل: ١٠/ ١٢٧.

(٣) تكرّرت (ذكر) في نهاية اللوحة وبداية التي تليها.

(٤) قال ابن جنّي: «واعلم أنَّ الضَّاد للعرب خاصّة، ولا يوجد من كلام العجم إلا في القليل». سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٢٢٦.

(٥) ممّن ذكر ذلك: أبو عبيد القاسم بن سلام، وابنُ السّكّيت، وابن دُريد. ينظر: غريب الحديث: ١/ ٨٤، وإصلاح المنطق: ٢٩٤، وجمهرة اللغة: ١/ ٣٥٢، والمشوف المعلم: ٢/ ٥٣٦.

(٦) سقطت من المتن واستُدركت في الهامش.

(٧) في الكشّاف: ٤/ ٧١٣ «وكان يخرج الضَّاد من جانبي لسانه».

(٨) بداية تفسيره لقول سيبويه: «وللحروف العربية ستّة عشر مخرجاً...». الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٩) في بداية ذكره لحروف العربيّة.

وقولُـه: **ومِـن وسطِ اللِّسـانِ بينـه وبـين وسـط الحَنَـك الأعـلى مخـرج الجيـم والشـين واليـاء**، قـالَ سـعيدٌ أيضـاً[1]: «ومخـرجُ الجيـمِ والشِّـينِ واليـاءِ مِـن وسـطِ اللسـانِ بينـه وبـينَ مـا حـاذاهُ مِـن الحَنَـكِ الأعـلى. وقَـدْ ذكـرَ سـيبويْهِ أنَّـكَ ترفـعُ لسـانَكَ نحـوَ الحنـكِ مِـن اليـاءِ في هـذا البـاب»[2].

وقـال سـعيدٌ[3] أيضـاً: «ومخـرجُ الجيـمِ والشِّـينِ واليـاءِ مِـن وسـطِ اللسـانِ بينـه وبـينَ مـا حـاذاهُ مِـن الحنـكِ الأعـلى.

ومِـن طـرفِ[4] اللّسـانِ مـا بينه وبـينَ الثَّنايـا مخـرجُ الـدّالِ والتـاءِ والطّـاءِ والـدال أدخـل في الفـمِ، وهـيَ مـن حـروفِ طـرفِ اللّسـانِ وأصـولِ الثَّنايـا العُليـا.

والـزَّايُ والسِّـينُ والصَّـادُ لطـرفِ اللسـانِ وأصـولِ الثَّنايـا السُّـفلى. ولمْ يذكـرْ سـيبويْهِ السُّـفلى ولا العُليـا»[5].

وتابـعَ الأخفـشَ الأسـتاذُ أبـو بكـرٍ[6] في كونهـا أقـربَ إلى السُّـفلى[7] وليـسَ كذلـكَ، بـل هـي إلى العليـا أقـربُ[8]. وإذا اختـبرتَ بـه النُّطـقَ وجـدتَ ذلـكَ.

وأمَّا الطَّاءُ والتَّاءُ والدَّالُ فمن طرف اللِّسانِ وأصولِ الثنايا العليا[9].

---

(١) تكرّرت (أيضاً) في النقلين، ولا محلّ لها هنا.

(٢) بنصّه في الطّرَر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب). ورمز لسعيد (س ع)، وسيصرّح أنّه الأخفش بعد قليل.

(٣) صرّح في الطّرَر أنّه (ابن مَسعدة).

(٤) في الطّرَر (وبطرف).

(٥) الطّرَر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٦) هو: مُحمّد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أبو بكر المَعْرُوف بالخدب، نحويّ مَشْهُور حَافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وَله على الكتاب طرر مدوّنة مَشْهُورَة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شَرحه، وَله تعليق على الإيضاح، وَغير ذَلِك. توفّي في عشر الثمانين وخمسمائة. تُنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٢٨.

(٧) وإلى هذا ذهب ابن السّرّاج في أصوله: ٣/ ٤٠٠، والزّجّاجي في جُمَله: ٤٠٠.

(٨) وهو رأي المبرّد. ينظر المقتضب: ١/ ١٩٣.

(٩) ينظر: الادّغام: ٣٩.

وقولُـهُ: (مخـرجُ النّـونِ الخفيفـةِ) هـذا صحيـحٌ لهـا مخرجـانِ وهـيَ سـاكنةٌ نحـو: مـنْ خالـد، ومـن جابـر:

إذا ظهـرتْ مـعَ الخـاءِ وأخواتِهـا كانـتْ مـنَ الفـمِ. وإذا أُخفيـتْ مـعَ الجيـمِ وأخواتِهـا كانـتْ مـنَ الخياشـيم، ويكـونُ ذلـكَ فيهـا متحرّكـةً[1].

«قـالَ أبـو الحسـنِ في تفسـيرِ النّـونِ كيـفَ جـازَ لهـا مخرجـانِ؟ [٤٠٣] وذلـكَ أنَّ الخفيفـةَ[2] لا مخـرجَ لهـا مـن الفـمِ إنَّـما هـيَ مـن الخياشـيمِ، نحـو: عنـكَ، ومنـكَ، ونون مـنْ خالـد مـن الفـمِ. وهـذا صحيـحٌ»[3].

وجعـلَ الألـفَ مِـن الحـروفِ المجهـورةِ مِـن حيـثُ كانـتْ عنـده حلقيّـةً، ألا تـراهُ قـدْ جعلَهـا مـن مخـرجِ الهمـزةِ والهـاءِ[4]، وذكـرَ[5] في (مـا جـاءَ فعَـلَ منـهُ عـلى يَفْعَـل مفتوحـاً)[6] أنَّ الألـفَ بينهـما[7].

وقولُـهُ: ومنـعَ النَّفَـسَ أنْ يجـريَ معـهُ حتـى ينقـضي الصـوتُ [والمجهـورة: هـي المُشربـة صـوت الصَّـدْر، لا يخـرج معهـا حتّـى ينقـضي الصّـوت][8].

والمهمُوسةُ: يجمعُها سَكَتَ فحثَّه شَخْصٌ[9]، وإنْ شِئتَ: كست شخصَه فحثَّ[10].

---

(١) بيّن السيرافيُّ أحوال النون بكلام نفيس لا لبسَ فيه، ولا اعتراضَ بعده. ينظر: الادّغام: ٩-١٣. ولا تكونُ ظاهرةً إلا مع حروف الإظْهار السّتة.

(٢) في الطّرّر (النّون الخفيفة).

(٣) بنصّه في الطّرّر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب). ورمز لسعيد (س ع)، وسيصرّح أنّه الأخفش بعد قليل.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٥) قال: «وكذلك الحاء؛ لأنّه ليس في السّتة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنّما الألف بينهما». الكتاب: ٤/ ١٠٢.

(٦) عنوان الباب عند سيبويه: «باب ما يكون يَفْعَل من فَعَل فيه مفتوحاً». الكتاب: ٤/ ١٠١.

(٧) الطّرّر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٨) سقطتْ من المتن، واستُدركت في الهامش. وهي في: الطّرّر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٩) ينظر: الادّغام: ٥١، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦٠.

(١٠) هكذا في الأصل، وفي الطّرر.

وقولُـهُ: حتَّـى ينقـضيَ الاعتـادُ ويجـريَ الصَّـوتُ، يقـولُ: المجهـورةُ لا يجـري النَّفَسُ معهـا حتَّـى ترفـعَ لسـانَكَ أو عضـوَكَ مـن محلِّـه، هـذا حكـمُ الوصـلِ، وعليْـهِ قولُـهُ: الترديـدُ، ودليلُـهُ قولُـهُ: فـإذا أردتَ إجـراءَ الحـروفِ فأنـتَ ترفـعُ صوتَـكَ إن شـئتَ بحـروفِ المـدِّ واللـينِ.

وقولُـهُ: إلا أنَّ النـونَ والميـمَ، النـونُ في ذلـك أكثـرُ؛ لأنَّهـا قـدْ سـلمتْ لهـا الخياشـيمُ، ولم تسـلمْ للميـمِ.

وقولُـهُ: حتَّـى جـرى معـهُ النَّفَـسُ جعـلَ صـوتَ الميـم نفَسـاً؛ ولذلـكَ جـرى معها صوتـاً. ومعنـى قولِـه: جـرى معَهُ النفسُ أنَّ المهمـوسَ حرفٌ ضعيـفٌ يخرجُ معَـهُ النَّفَسُ لذلـكَ، والمجهـورُ حـرفٌ قـويٌّ يحـصُرُ النَّفَـسَ بقوَّتـهِ، فلا يجـري معَـهُ في الوصلِ.

وقولُـهُ: إنْ شـئتَ بحـروفِ المـدِّ واللِّـينِ أوْ بـا فيهـا منهـا، يقـولُ: إذا اعتـبرتَ ذلـكَ فصلْهـا بحـروفِ المدِّ واللينِ أو بالحـركاتِ، أوْ سـكِّنْ: يريـدُ تجتلبُهَـا مـن جنسِ الحركـةِ أوْ تجتـزئُ بهـا[1].

وقولُـهُ: وإنْ شـئتَ أخفيـتَ يريـدُ لم تُجرِ، أي: تصلُهـا بهـا، أوْ تشـبع الحركـةَ فيبدو لكَ ذلـكَ[2].

وقولُـهُ: وهـذا[3] الـذي يمنـعُ الصـوتَ أنْ يجـريَ فيـه، يريـدُ أنَّـه يمتـدُّ فيـهِ صوتُ الصَّـدرِ أو الفـمِ؛ لأنَّ منهـا مهموسـاً ومجهـوراً والحـروفُ الشَّـديدةُ يجمعُهـا (أطْبَقَـت جُـدُّكَ) وإنْ شـئتَ (أجِـدُكَ طبَقـت)[4].

وقولُـهُ: الطِّـسْ وانْقـضْ، نـصٌّ بـأنَّ المهمـوسَ يزيـدُ في الوقـفِ الترديـدَ، ويريـدُ بالترديـدِ مـدَّ الصـوتَ.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٤، وللمجريطي كلامٌ نفيس في بيان مراد سيبويه. شرح عيون سيبويه: ٣١٥.

(٢) قال المجريطي: معنى قول سيبويه: «وإنْ شئتَ أخفيتَ»، يعني لم ترفع صوتك وكان خفيّاً. شرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٦.

(٣) هكذا في الأصل، وفي طبعات الكتاب ونسخة ابن خروف (وهو).

(٤) جمعها السيرافي بقوله: «أجدك قطبت». الادّغام: ٥٥، وجمعها ابن جني: «أجدْتَ طبَقَك» و«أجدك طبقت». سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦١.

وقالَ الأخفشُ: وأمَّا الرِّخوةُ فما جرى فيه الصوتُ واسترخى عليكَ إذا مددتَهُ نحوُ السِّينِ، والفاءِ، والثَّاءِ، والرّاءِ وما كانَ نحوَها.

وقولُهُ: وكذلكَ الميمُ[1] يريدُ أنَّ حكمَها حكمُ النُّونِ في ما ذكرَ غيرَ أنَّها ليسَ لها مخرجانِ؛ لأنَّها مِن الشفتينِ[٣٨٧] [وهو][2] صحيحٌ؛ غيرَ أنَّ الميم لا تفارق محلَّها.

وقوله: ومنها اللَّيِّنةُ، وهي الياء والواو[3]، يريد: أنَّ الياء، والواو، والألف بين الشَّديدة والرِّخوة، فيعدُّ منها الألف، ويجمعها (لَمْ يروعنّا)[4]، وهذا نصٌّ بمخرج الياء[5]، ووقع في بعضها (وُوْوُوْ)[6] بضمّ الواوين، ويريد هنا أنَّ الياءَ والواوَ إذا سكنتا وضارعتا الألف كانا على ما ذكر. وذكر في (ما تُكسَّر فيه الياء)[7] أنَّ الياء إذا تحرّكتْ بَعُد شبهُها من الألف، وليست كالهاء؛ لأنَّ الهاء من مخرج الألف، فهي وإنْ تحرَّكت[8] نَحْوٌ من الألف. ألا تراها جُعِلتْ في القوافي متحرِّكةً بمنزلة الهاء ساكنةً[9]. يريدُ: وصلاً[10].

(١) عبارة سيبويه؛ ليتضح المراد: «ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت؛ لأنَّ ذلك الصوت غنّةٌ من الأنف، فإنّما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم». الكتاب: ٤/ ٤٣٥.

(٢) مطموس في الأثر بسبب رطوبة؛ ولعلّه المراد.

(٣) بهذا الترتيب في الأصل، وفي نسخة ابن خروف. والذي في طبعات الكتاب (الواو والياء).

(٤) ينظر: الادّغام: ٥٦، وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦١.

(٥) الطّرر لابن طاهر (حاشية نسخة ابن خروف من الكتاب: ١٥٧ب).

(٦) في نسخة الأسكوريال (٢٦٢ب)، ونسخة ابن خروف (ووو)، وضبطها ابنُ خروف في هامش نسخته هكذا (وُوْوُوْ) (١٥٧ب)، وأشار إلى اختلاف النسخ هارون في طبعته: ٤/ ٤٣٥. وكذا في هامش نسخة راغب باشا (٣٣٢).

(٧) عنوان الباب في الكتاب: ٤/ ١٩٥ (باب ما تكسّر فيه الهاء). وهو كذلك هو في الطُّرَر (الهاء)، والكلام من الطّرر (١٥٧ب).

(٨) في الكتاب والطّرر (فهي وإن تحرّكت في الخفاء نَحْوٌ..).

(٩) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٩٧.

(١٠) الطّرر (١٥٧ب).

ولم يذكر هُنا حروف القَلْقَلة(١)، ويجمعها (طبق جد)(٢)، و[ذكرها](٣) في تحريك الساكن للوقف(٤)، واستوعب هناك(٥) أحكامَ المُشْرَبة، والمهموسة بأحسن ما يمكن في الوقف(٦).

وقد ذكر في المُتقارب(٧) أنّ الضّاد والشّين مُستطيلتان(٨).

---

(١) وعد سيبويه في باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحرَّك بالحديث عن حروف القلقلة فقال: «واعلم أنَّ من الحروف حروفاً مُشْرَبَةً، ضُغِطتْ من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صويتٌ ونبا اللّسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستبين أيضاً في الإدغام إن شاء الله. وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء». الكتاب: ٤/ ١٧٤.

وقد عدّها سيبويه مع حروف الجهر. الكتاب: ٤/ ٤٣٤. وسيشير ابنُ خروف إلى هذا الباب قريباً.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١/ ١٧، والمساعد: ٤/ ٢٤٧.

(٣) في الأصل: (ذكر هُنا)، والصواب ما أثبتُّ.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٧٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٧٤-١٧٥.

(٦) أي في باب الوقف الذي أشرتُ إليه. وهذا الكلام بنصّه في الطُّرَر (١٥٨أ).

(٧) أي: (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد). الكتاب: ٤/ ٤٤٥.

(٨) الطُّرَر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٨أ). وينظر: الكتاب: ٤/ ٤٤٨، و ٤٤٦.

باب الإدغام في الحرفين اللّذين تضَع لسانَك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه[(١)]

قوله: وقد بيّنّا أمرهما، يريد: أنّه بيّنهما في أبواب التضعيف[(٢)]؛ فاستغنى عن التكرار هُنا[(٣)].

وليس توالي أربع مُتحرّكات بأصلٍ في المتّصل نحو: عُلَبِط[(٤)]، وهو أصلٌ في المنفصل[(٥)]، نحو: جعَل لك، ووقع في الرباحيّة[(٦)]: لا يلزمُه أنْ يكونَ بعدَهُ[(٧)] الذي هو مثله سَواءٌ[(٨)]، وفي الشرقيّة[(٩)]: لا يلزمه أن يكون بعدد الذي مثله سواءً بنصب سواء.

في نسخة ابن السرّاج[(١٠)] بعد قوله: «وممّا يدلُّك على أنَّ حروف[(١١)] المدِّ بمنزلة مُتَحرِّكٍ أنّهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون قبل[(١٢)] المحذوف»[(١٣)]:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٧، ونسخة ابن خروف (١٥٨أ).

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤١٧.

(٣) في الطُّرَر (١٥٨أ): يريد: أنّه بيّنهما في أبواب التضعيف؛ فاستغنى عن إعادته.

(٤) أصل عُلَبِط: علابط، والحركات المتواليات الأربع ليست بأصل. ينظر: الادّغام: ٦٩.

(٥) قال سيبويه: «وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَبِط». الكتاب: ٤/ ٤٣٧.

(٦) نسبة إلى مُحمّد بن يحيى بن عبد السّلام الأندلسي، وتُعدّ نسخة ابن خروف من الكتاب امتداداً لها. والنصُّ الذي أشار إليه ابن خروف هو كما ذكر بنصّه في نسخته من الكتاب (١٥٨أ).

(٧) هكذا في الأصل، وكذا في نسخة ابن خروف من الكتاب. وأشار ابنُ خروف في هامش نسخته إلى أنّه في (ش) أي الشرقيّة (بَعدَه)، وهو كذلك في طبعة باريس، وبولاق، وهارون، والبكّاء، والادّغام: ٧٠، ويؤيّده ما بعده (عدد)، لكن يؤيّد أنّ الصواب (بعده) المعنى؛ ويزيده جلاءً قولُ السيرافي شارحاً تلك العبارة: «ولا يلزم الحرفَ الأوّلَ أن يأتي بعدَه مثلُه؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: جعَلَ لكَ خيراً، جاز فيه: جعَل خيراً لك، وإذا قلت: ذهب بثيابه اليوم، جاز: ذهبَ اليومَ بثيابه؛ فليس يلزم الحرفَ الأوّل أن يليه مثلُه». الادّغام: ٧٠.

(٨) بالنصب في طبعة باريس، وبولاق، وهارون، والبكّاء. وبالرفع في نسخة ابن خروف.

(٩) هي نسخة شرقيّة عتيقة عليها خطّ أبي عليّ الفارسيّ، منقولة من نسخة ابن السرّاج. نسخة ابن خروف (١٦٤ب).

(١٠) في هامش نسخة راغب باشا (٣٣٣أ): «عند (ب)» ثمّ ساق النصّ. وذكر في آخر الكتاب (٣٤٣أ) أنّه يرمز به إلى نسخة أبي بكر ابن السرّاج.

(١١) في هارون ونسخة ابن خروف (حرف).

(١٢) هكذا في الأصل ونسخة ابن خروف والتعليقة، وباريس وبولاق (يكون قبل)، وفي هارون والبكّاء (ما قبل). وفي الادّغام (لم يجز أن يكون مكان المحذوف).

(١٣) الكتاب: ٤/ ٤٣٨.

يعني بالمحذوف نحو الشَّبَب إذا حُذِف من عروض الطويل فصار فَعُولُن[1] لم يجز أن يكون قبل القافية[2] إلا حرف مدّ[3].

وقول الشاعر[4]:

وإنّي بِما قَدْ كَلَّفَتْنِي عَشِيرَتِي ... مِنَ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِها لَحَقِيقُ[5]

شاهدُهُ فيه إخفاء الباء عند الميم؛ لَمّا لم يمكن الإدغام؛ لانكسار البيت[6]، وهو جائزٌ في الكلام؛ لأنّهما حرفان مُتقاربان.

يقولُ: كلّفتني عشيرتي الذبَّ عنها؛ فأنا حقيقٌ وجديرٌ بذلك.

وقول غيلان بن حُريث[7]:

وامْتَاحَ مني حَلَبات الهاجم
شَأْوُ مُدِلٍّ[8] سابقِ اللَّهامِمِ[9]

[٣٨٩] شاهده فيه: إخفاء الميم من (اللَّهامِم)[10]؛ لما لم يمكنه الإدغام؛ لانكسار البيت. و(اللَّهامِم): [جمع][11] لُهْمُوم، وهو السَّريعُ من الخيل، والواسع

(١) للسيرافي مزيد إيضاح وتمثيل ينظر في: الادّغام: ٧٥.

(٢) في التعليقة: ٥/ ١٦٣ (الفاء فيه)، وهو تصحيف.

(٣) بنصّه في التعليقة: ٥/ ١٦٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٣٨، ونسخة ابن خروف (١٥٨).

(٥) نسبه السيرافي لغيلان بن حُريث. ينظر: الادّغام: ٨١، وهو في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٨، ورسالة الملائكة: ١٠٧، والنُّكت: ٢/ ١٢٤٩، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(٦) ينظر: الادّغام: ٨١. فلو سكّن الباء، والياء قبله ساكنة لاجتمع ساكنان في حشو الشعر. ينظر: الادّغام: ٨١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٨.

(٧) لم أقف له على ترجمة، وأكثر ما قيل عنه أنّه: «غيلان بن حريث الربعي الراجز». ينظر: المقاصد النحوية: ١/ ٤٧٧. ونسبه ابنُ السيرافي إلى صقر بن حكيم. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٧.

(٨) في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٧ (مذك). ثم تحدّث عن رواية الكتاب، وقال: «وفي شعره بذال معجمة وكاف. وهو أحبُّ إليّ».

(٩) في: الادّغام: ٨٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٧، والنُّكت: ٢/ ١٢٥٠، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(١٠) في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٧: «أخفى حركة الميم من اللهامم».

(١١) غير واضحة في الأصل؛ لطمس بسبب رطوبة، ولعلّ ما أثبت هو المراد، ويؤيّده السياق وما في شرح ابن السيرافي، وتحصيل عين الذهب.

الصَّدْر أيضاً؛ وحذف الياء[1] ضرورة. أو يكون أصله (لَهِمّ): وهو السريع الذي يطوي الأرض كأنّه يلتهمها، أي: يبتلعها.

و(الهاجم): الحالب، هجمتُ النّاقةَ [إذا][2] حلبتها، أي: يحملني على إيثاري فرسي باللّبن حسنُ جَرْيِه، وسبْقُه لغيره[3].

وقول الآخر[4]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ[5]

شاهدُهُ فيه: إظهارُ التَّضعيف في (يحامم)، وإخفاءُ الميم الأولى[6]. ويعني بـ(السُّفْع): الأثافي، والسُّفعة: السَّواد[7]. و(المُثَّل): القائمة المُنتصبة. و(اليَحاميم): جمع يحموم، وهو الأسود. وحَذف الياء من (اليحاميم) ضرورة أيضاً[8].

وقوله: **ولا يكون في هذا إدغامٌ، وقد ذكرنا العِلّة**، وهي أنّ الياء الثانية مُدْغَمٌ فيها فاءٌ ساكنةٌ؛ فلو أظهر وأدغمها في الثّالثة لاجتمعَ ساكنانِ الأولى والثانية[9]؛ فيأتي كـ(قوم مُوسى) فعدلوا إلى الإخفاء[10].

---

(1) أي: أصله (اللهاميم).

(2) غير واضحة في الأصل؛ لطمس بسبب رطوبة، ولعلّ ما أثبت هو المراد، ويؤيّده السياق وما في تحصيل عين الذهب.

(3) يكاد يكون بنصّه من تحصيل عين الذهب: ٥٩٣. وينظر: لسان العرب: ٥/ ٤٠١.

(4) نسبه السيرافي إلى غيلان بن حريث، ونسبه ابنُ السيرافي إلى صقر بن حكيم. ينظر: الادّغام: ٨٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٨٦.

(5) في: الكتاب: ٢/ ٤٣٩، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٣، والنُّكت: ٢/ ١٢٥٠.

(6) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(7) قال الجوهريّ: «السُّفْعَةُ بالضم: سَوادٌ مُشْرَبٌ حُمرةً. والرجلُ أَسْفَعُ. ومنه قيل للأثافي: سُفْعٌ». تاج اللّغة: ٣/ ١٢٣٠.

(8) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٤، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري: ٨٧٣.

(9) قال الفارسيّ: «أي: العِلة في أنّه لا يجوز أن يدغم الملحق». التعليقة: ٥/ ١٦٥.

(10) يبيّن مراده قول أبي عليٍّ في شرحه عبارة سيبويه: «وأمّا (رُدَّ داوُدَ) فبمنزلة (اسمُ مُوسى)، لأنّهما منفصلان وإنّما التقيا في الإسكان. يريد: التقى المثلان، وما قبل الحرف الأول ساكن وهو الدال الأولى من (رُدّ) فلا يجوز (رُدْ داود) كما لم يجز في (قومْ موسى) لأنهما منفصلان». التعليقة: ٥/ ١٧٢.

وقوله في ﴿نِعِمَّا﴾[1] حسنٌ[2].

ووقع هُنا[3] لعِبٌ[4]، ولَعِبَ؛ اسماً، وفعلاً، وكلاهما يجوز فيه أربعُ لغاتٍ: فَعِلٌ، فَعْلٌ، فِعِلٌ، فِعْلٌ. فَعِلَ، فَعْلَ، فِعِلَ، فِعْلَ. وقدْ مرَّ في لغة تميم[5].

وقوله: وزعموا أنَّ أهلَ مكّة لا يُثْبِتون[6] التّاءين[7] في نحو هذا.

وقرأ البَزِّيُّ[8] أحدُ راويي[9] ابن كثيرٍ المَكّيِّ[10] بالإدغام في نَيِّفٍ على ثلاثين موضعاً من مثل هذا[11]، نحو: ﴿وَلَا تَّفَرَّقُواْ﴾[12]، ﴿وَلَا تَّنَٰزَعُواْ﴾[13]، و﴿لَا تَّتَنَٰجَوْاْ﴾[14].

---

(١) جزء من آية النساء: ٥٨ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾.

(٢) قال سيبويه: «أما قول بعضهم في القراءة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، فحرّك العين، فليس على لغة من قال: «نِعْمَ» فأسكن العين، ولكنّه على لغة مَن قال: «نِعِمَ» فحرَّكَ العين». الكتاب: ٤/ ٤٣٩-٤٤٠.

(٣) يُشير إلى تكملة قول سيبويه المتقدّم: «... وحدثنا أبو الخطاب أنّها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لِعِبٌ». الكتاب: ٤/ ٤٤٠.

(٤) ضُبطَ في الأصل (لَعِبٌ)، والذي في نُسخته من الكتاب، ونسخة راغب باشا وطبعات الكتاب (لِعِبٌ)، وهو الموافق لمُراد سيبويه. ونصَّ ابنُ خروف في هامش نسخته أنَّ في (ش) لِعِبَ.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٧.

(٦) في نُسخة ابن خروف وطبعات الكتاب (لا يُبَيِّنون).

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٤٠.

(٨) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد، من موالي بني مخزوم، مؤذّن المسجد الحرام أربعين سنة، قرأ القرآن على عكرمة وجماعة. توفّي عام خمسين ومائتين. تُنظر ترجمته في: طبقات القرّاء للذهبي: ١/ ٢٠٠، وطبقات القرّاء السبعة: ١١٤.

(٩) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٩٣، والمبسوط في القراءات العشر: ٣١، والعنوان في القراءات السبع: ٤٠. والرّاوي الآخر هو: قُنبل.

(١٠) هو: عبد الله بن كثير بن زاذان مولى عَمْرو بن عَلْقَمة الكناني الدّاريّ، إمام المكيين في القراءة، قرأ على مُجاهد بن جبر، وقرأ عليه خلقٌ. توفّي عام عشرين ومئة. تُنظر ترجمته في: كتاب السبعة في القراءات: ٦٤، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٩، طبقات القرّاء للذهبي: ١/ ١٠١.

(١١) أوردها ابنُ مهران الأصبهاني في المبسوط في القراءات العشر: ١٣٥، والدّاني في التيسير في القراءات السبع: ١/ ٨٣، وابن الباذش، وسمّاه (تاءات البزّي) في: الإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٦١٢.

(١٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٣.

(١٣) سورة الأنفال، من الآية: ٤٦.

(١٤) سورة المجادلة، من الآية: ٩.

وقول الآخر:

وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بِلَبِيب[1]

شاهدُهُ فيه: وقوعُ الياء السَّاكنة بعد الكسرة؛ لِما فيها من المَدّ موقع الحرف المُتحرّك في إقامة الوزن، ولزمتْ هذه الياءُ حرفَ الرويّ، وكانت رِدفاً. ولا يجوزُ معها[2] إلّا الواو. وهي في المدّ بمنزلتها[3].

قال الأعلم: يريدُ أنَّ الإنسانَ العاقلَ اللَّبيبَ يختصُّ موضعاً مُستحِقّاً لنصيحته[4].

وأراد الشَّاعرُ أنَّه استودَعَ امرأً ناصحاً له سرّاً فأذاعه؛ لعَجْزه عن كتْمانه، ودليلُه قوله قبله:

أَمِنْتُ امْرأً لم يَكُ فِي السِّرِّ حازماً[5] ... وَلكِنَّهُ فِي النُّصْحِ غَيْرُ مُرِيبِ

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ ... بعلياءَ نَارٌ أُوقِدتْ بثُقُوبِ[6]

وَكُنتَ مَتَى لَمْ تَرْعَ سِرَّكَ تَنْتَشِرْ ... فوارِعُهُ[7] مِنْ مُخْطِئٍ وَمُصِيبِ

(١) عجز بيت يأتي صدره بعد قليل.
نُسب لأبي الأسود، وهو في: ديوانه: ٤٥، وذكر السيوطيُّ في: شرح شواهد المغني: ٥٤٢ أنه يُنسب لمودود العنبري.
ينظر في: الكتاب: ٤/ ٤٤١، والحيوان: ٥/ ٣١٨، والإدغام: ٩٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٦، وشرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٦، والنُّكت: ٢/ ١٢٥١، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٤.
(٢) هكذا في الأصل، والذي في تحصيل عين الذهب (موضعها)، ولعلّه الصواب، ويؤيّده تعليل الأعلم «إذ كانت في المدّ بمنزلتها». تحصيل عين الذهب: ٥٩٤، وقول ابن يسعون: «ولذلك لزمت ردفاً، لا يقع معها غيرها». المصباح: ٢/ ١٥٦٢.
(٣) يكاد يكون بحروفه في تحصيل عين الذهب: ٥٩٤.
(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٤.
(٥) رواية الديوان: أمِنتُ على السِّرِّ امرأً غيرَ حازمٍ.
(٦) قال السُّكَّري: «يقال ثقّبْتُ النّار إذا طرحت عليها الحطب ليرتفع لهبها». ديوان أبي الأسود: ٤٥.
(٧) فسّرها السُّكَّري بأنّها: أعاليه. ديوان أبي الأسود: ٤٥.

وما[1] كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَهُ ... ولا كلُّ مُؤتٍ نُصحَه بلَبيبِ

ولكنْ إذا ما اسْتَجْمعا عند واحدٍ ... فحقٌّ له من طاعةٍ بنصيبِ[2]

يريدُ أنّك لا تُفشي سِرَّك إلّا عندَ مَن اجتمع له اللُّبُّ والنُّصح[3].

وقوله: وإذا قلتَ:]مررتُ[4][بوليٍّ يزيد، وعدوّ وليد، قد مرَّ فيه الإخفاء في مُتعَقَّف[5].

وقوله: وإذا قلت وأنت تأمر: اخشَيْ يَاسراً)واخشو وَّاقداً، لا تقدر على الواو في قولك للمرأة: اخشَيْ)[6] واقداً؛ لِلَّبْس بالجماعة، وليسا في كلمة واحدة، ولا مثلين فلم يجز الإدغام[7].

وقوله: وزعمَ[8] ابنُ أبي إسحاق[9] هذا الذي ذكر ابنُ أبي إسحاق إنّما هو في المنقطعين، وعليه سَوقُه[10]، ولا يجوز ذلك في المتصلين البتّة.

قال الأستاذ أبو بكر[11]: فأمّا قراءة مَنْ قرأ ﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[12] بهمزتين، وهم الكوفيون وابن عامر[13]، فإنّه كالمنفصل؛ لاعتراض الحركة. يريد: أنَّ الأصل

---

(١) هكذا في الأصل!

(٢) في: ديوانه: ٤٥، والحيوان: ٥/ ٣١٨، وخزانة الأدب: ١/ ٢٨٣.

(٣) أورد أبو الفرج الأصفهاني قصّة هذه الأبيات في الأغاني: ١٢/ ٣٠٥.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٩.

(٦) سقط من المتن واستُدرك في الحاشية، وأُتبع بـ(صح).

(٧) ينظر: المقتضب: ١/ ١٧٥، والمقاصد الشافية: ٩/ ٢٠٥ و ٢١٠.

(٨) في طبعات الكتاب ونسخة ابن خروف (١٥٩أ)، ونسخة راغب باشا (٣٣٤أ) (وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق).

(٩) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، مولاهم، المقرئ النحويّ العلامة في العربيّة. توفّي سنة سبع عشرة ومئة. تُنظر ترجمته في: إنباه النحاة: ٢/ ١٠٥.

(١٠) أي: ساقه سيبويه في المنقطعين، ويؤيّده ما قبله.

(١١) هو ابن طاهر، ولم أقف على كلامه هذا. وفي الطُرّر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩أ): «قد جوّزه هُنا على ضعفه، وبه قرأ الكوفيّون وابنُ عامر: وكثُر في الشّاذ».

(١٢) سورة التوبة، من الآية: ١٢.

(١٣) ينظر: السبعة: ٣١٢.

(أَئِمة)(١)؛ فالواجب فيها إبدال الهمزة الثانية ألفاً كـ(آدم)، و(آخر)، و(آمن)، فاعترضت الميمان فوجب الإدغام، فتركوا بدل الألف، ونقلوا حركة الميم إلى الهمزة، وأدغموا فقالوا: أئمة(٢).

فالجمهورُ على إبدالها ياءً(٣)؛ لَمّا تحرّكت، وكان الواجبُ بدلَ الألف، فأبدلوها ياءً؛ لكسرتها(٤).

ومَنْ حقَّقَ قال: لَمّا عرضت الحركةُ في الهمزة صارت كأنّها مُنفصلة من الأولى؛ فحققوها(٥).

وذلك ضعيفٌ جداً، وإذا كانوا لا يحققون الهمزتين المنفصلتين في الشائع؛ فأحرى المُتّصلتين.

وقوله: وإنْ شِئْتَ أخفيتَ وكانت الزِّنَةُ على حالها هذا يُبيِّنُ قول مَنْ ذكرَ التقاء السّاكنين في [يَخِطِّفُ](٦)، و"يَخِصِّمُون"(٧).

وقوله(٨): **لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرَأَ أبوك**(٩) يريدُ في اللُّغة الشّائعة، ومن حقَّق أدغم كما ذكر، وهم قليلٌ(١٠).

---

(١) ينظر: الأصول لابن السرّاج: ٣/ ٣٨٠، وتاج اللغة: ٥/ ١٨٦٥.
(٢) أي: إدغام الميم الأولى في الثانية.
(٣) لحن الزمخشريُّ قراءةَ الياء، وانتقده أبو حيّان. ينظر: الكشّاف: ٢/ ١٨٨، والبحر المحيط: ٥/ ١٧.
(٤) أي: الهمزة الثانية الواجب إبدالها ألفاً، لكن حال دون ذلك تحريكها بحركة الميم؛ فأبدلوها ياء.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١١١، والحُجّة لابن خالويه: ١٧٣، ومعاني القراءات للأزهري: ٤٤٧، والكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤٩٨، والدُّرّ المصون: ٦/ ٢٣.
(٦) في الأصل بالتاء، ولعلّ مُراده القراءة المنسوبة إلى الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق فهي بالياء وفتح الخاء والطاء المكسور المشدّدة، كما هو مُثبت. ينظر: مختصر ابن خالويه: ٣، ومُعجم القراءات: ١/ ٥٧.
(٧) هي قراءة حفص عن عاصم، والكسائي، وابن عامر، وجماعة. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٧٩، والسبعة: ٥٤١، وحُجّة القراءات لابن زنجلة: ٦٠٠، والدُّر المصون: ٩/ ٢٧٣.
(٨) هذه الفقرة في الكتاب مُتقدّمة على الفقرة السابقة.
(٩) الكتاب: ٤/ ٤٤٣.
(١٠) تقدّم قريباً.

وقوله: وتصديقُ ذلك قول الحسن[1]: ﴿إِلَّا مَنْ خَطَّفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾[2]، ووقع في بعضها[3] ﴿خِطَّفَ﴾ بفتح الطّاء، والأكثر كسرها[4].

وفرّق -رحمه الله- بين همزة اللامّ وسائر همزات الوصل؛ بأنّها [ضارعت][5] ألف «أحمر»، وثبتتْ حيث لم يثبت غيرها. وأُبدِلَ منها المدّةُ مع الألف إذا دخلت عليها [٣٩٠] همزةُ الاستفهام، وهو صحيحٌ؛ ألا ترى أنّه ليس من عربيٍّ يقول: اقتَل، ولا ارُدّ[6] فيثبتها مع تحرّك ما بعدها، كما أثبتها في (الَحَمر)؛ وإنّما قيل هذا لما ذكره، ولخفّتها[7].

ومن قوله: **وأمّا اردُد فليس فيه إخفاء إلى آخر الباب** سقط عند ابن السرّاج[8].

---

(١) هي قراءة وقرأ الحسن أيضاً وقتادة، وعيسى، وابن السميفع.
وروي عنه أيضاً أنّه قرأ: ﴿خَطِّفَ﴾.
وقرأ الجمهور ﴿خَطِفَ﴾.
وقرأ ابنُ عبّاس، والحسن، وقتادة، والأعرج، وابن جبير ﴿خِطِّفَ﴾. يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٤/ ٢٩٩، ومعاني القرآن للنحّاس: ٦/ ١٣، وإعراب القراءات الشواذّ لابن خالويه: ٢/ ١٨٤، ومختصر الشواذّ لابن خالويه: ١٢٧، والمحتسب: ١/ ٥٩، والبحر المحيط: ٧/ ٣٣٩، والدُّرّ المصون: ٩/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) سورة الصافات، من الآية: ١٠.

(٣) في الطّرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب): «فتح (ب)، وكسر (رق)».

(٤) قال أبو نصر المجريطي: «وقع في متن الكتاب «(خَطِفَ) بفتح الخاء، وكسر الطّاء، وفي حاشيته ﴿إِلَّا مَنْ خَطَّفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ بفتح الطّاء بالتشديد، وفتح الخاء عند أبي العبّاس.
قال أبو نصر: فتحُ الخاء والطاء، وكسرُ الخاء وفتح الطاء، وفتحُ الخاء وكسْرُ الطاء، وكسْرُ الخاء والطّاء، كلّ ذلك جائزٌ إلّا أنّ القراءة سُنّةٌ مُتبعة لا تُخالف». شرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٧.

(٥) رُسمت في الأصل (عارضت)، ولعلّه تحريف، والمثبت من الطُرر، وهو ما ذكره سيبويه.

(٦) ينظر: الإدغام: ١٢١.

(٧) ينظر: الطّرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب).

(٨) في الطّرر بهامش نسخة ابن خروف (١٥٩ب) «ش من قوله: وأمّا اردُد سقط عند ابن السرّاج».

بابُ الإدغامِ في الحُروفِ المُتقاربة[1]

وقعَ في بعضِ النُّسَخِ الشَّرقيَّةِ (والحروفُ المتقاربةُ مخارجُها)، بالرفع في (الحروف المتقاربةُ)[2]، وهُما في النُّسَخ بالخفض[3].

ووقعَ في النُّسَخ (كما يلزمُها التَّحقيقُ)[4]، وفي بعض الشرقيَّة (كما يلزمُها التَّخفيفُ)[5].

والـ(مثل) زائد في قوله: (**أوْ معَ مِثْلِ ما قرُب منها**)[6]؛ لأنَّ المعنى: (**أوْ معَ ما قرُب منها**)، فهو كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١٢].

وقوله: **فكانَتَا غيرَ ألفينِ**[7] يريدُ: أنَّهما يتحرَّكانِ فيصيرانِ إلى الياء، أو الواو، أو الهمزة.

وقوله: **لأنَّكَ تُدخلُ اللّينَ في ما لا يكون فيه اللّينُ**[8] أي: لا يُدغَم ما فيه اللّينُ في ما ليس فيه لينٌ، وما ليس فيه لينٌ في ما فيه لينٌ. وقد أُدغِمتِ النُّونُ

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٤٥.

(٢) في هامش نُسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩ب): «الرَّفعُ في (ش) عند (ق) فيهما»، وهو كذلك في طبعة هارون: ٤/ ٤٤٥.

(٣) وهو كذلك في: نُسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩ب)، ونسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وطبعات الكتاب (باريس: ٢/ ٤٩٠)، (بولاق: ٢/ ٤١١)، (البكاء: ٥/ ٥٧٠).

(٤) وهو كذلك في نسخة راغب باشا (٣٣٤أ).

(٥) في هامش نُسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «في نُسخة (ش) التخفيف».

(٦) هكذا في: نُسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩ب)، وطبعة (البكاء: ٥/ ٥٧٠)، والذي في نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وطبعات الكتاب (باريس: ٢/ ٤٩٠)، (بولاق: ٢/ ٤١١)، (هارون: ٤/ ٤٤٦) (أوْ معَ ما قرُب منها).

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٤٦.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٤٧. وما هو مُثبت هو الموافق لنسخة ابن خروف من الكتاب (١٥٩)، وطبعة (هارون: ٤/ ٤٤٧)، و(البكاء: ٥/ ٧٤١)، والذي في نسخة راغب (٣٣٤ب)، وطبعة (باريس: ٤/ ٤٦١)، و(بولاق: ٢/ ٤١١): «لأنك تُدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين».

في الياء والواو وفيهما لينٌ، وليس في النُّون لينٌ؛ لكن الغُنَّةُ التي فيها تقومُ مقام اللِّين، وقد شُبِّهت بها[1] وحُملت عليها في مواضع[2].

وليستْ الجيمُ كالنّون؛ لأنَّ الجيم حرفٌ شديدٌ ولا [مُلابسة][3] بينه وبين حروف اللِّين[4].

وأُدغمتْ النُّونُ في الياء والواو واللام بغُنَّةٍ وبغير غُنَّة؛ لشبهها بها، فإنْ أبقيت الغُنَّة؛ فلأنّها كالمدّ الذي في حرفي اللِّين. وإنْ تُركت؛ فلأنّها قد عُلِم أنّها حرفُ أغنُّ، ولا تفارق الغُنَّة صوت الخياشيم[5]، وتبقى في الفم، كما ذكر بعدُ[6]، وأُدغمتْ في الرّاء واللّام[7]. وردُّ أبي العبّاس عليه في هذا ساقطٌ[8].

ولم يُعلِّل سيبويه منع إدغام الياء في الجيم وما أشبهها، والجيم في الياء حتّى رأى العربَ لم تدغم، وأدغمت[9] النّونَ في الياء والواو والرّاء، وهما أبعد منها من الياء والواو؛ فكأنَّ العرب خصّت الياء والواو بذلك اللّين الذي فيهما، فلا يُدغم فيهما إلا ما فيه لينٌ أو شبيه به، وهو الغُنَّة[10].

---

(١) أي: شُبِّهت بحروف اللين. ينظر: الانتصار لابن ولّاد: ٢٦٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ١/ ٢٠٧، والانتصار لابن ولّاد: ٢٦٨، والادّغام: ١٤٧، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٣٨.

(٣) في الأصل (ولا مُلا...)، وبقيّة الكلمة في الهامش وذهبَ أكثرها مع التصوير، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٤) ينظر: الادغام: ١٤٥، والتعليقة: ٥/ ١٧٣، والنُّكت: ٢/ ١٢٥٥.

(٥) قال ابن عصفور: «وإذا أدغمتَ في الراء واللام والواو والياء كان إدغامها بغُنَّة، وبغير غُنَّة. أمّا إدغامها بغير غُنّة فعلى أصل الإدغام؛ لأنّك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تُدغَم فيه. فإذا كان ما بعدها غيرَ أغنّ ذهبت الغُنَّة، لكونها تصير مثله. ومن أبقى الغُنَّة؛ فلأنها فضلُ صوتٍ فكرهَ إبطالها، فحافظ عليها بأن أدغم، وأبقى بعضاً من النون وهو الغُنَّة، وإبقاؤها عندي أجود، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغُنَّة». الممتع: ٤٤٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٣-٤٥٤.

(٧) ينظر: الادّغام: ١٧٤ - ١٧٧.

(٨) ينظر: الانتصار لابن ولّاد: ٢٦٨.

(٩) أي: العرب.

(١٠) قال الفارسيّ: «لو أدْغمتَ الياء في الجيم؛ لكنت قد أزلت عن المدّ واللين». التعليقة: ٥/ ١٧٣.

والنَّقَلُ[1]: الحجارةُ الصِّغار[2]. والنَّفَلُ: نبتٌ[3]، والنَّفَلُ: المغنم، وجمعُه أنفالٌ[4].

ووقعَ هُنا «اختَرْ نَقَلاً» بالقاف في الرَّباحيَة[5]، و«نفلاً» بالفاء في الشرقيَة[6].

[٢٣٥] ووقعَ في الرباحيَة: «افْرِشْ جَبَلَةً» بكسْر الرَّاء[7]، وبضمِّها في الشرقيَة[8]. وجَبَلَة: اسم رجل[9]. وهو مفعول بافرش، من قولهم: فرشتُه أمري[10]. وشَبَثٌ[11]: دويبة[12]، وسُمِّيَ بها[13]. وعند ابن السَّرَّاج: «أخرجْ شبثاً»[14].

وقوله: لأنَّ الأقربَ إلى الفم لا يُدغَم في الذي بعده[15]، قال ابنُ ولّاد[16]: وقع في كتاب المُبرِّد «في الذي قبله»[17]، وقال المبرِّد: «في الذي بعده»[18]. قال ابنُ ولّاد:

(١) تفسيراً له في قول سيبويه: «واخترْ نَقَلاً». الكتاب: ٤/ ٤٤٨.

(٢) قال الأصمعي: النَّقَلُ الحجارةُ كالأثافي. وقال أبو زيد: النَّقَلُ، والغَدرُ والجَرَل كلّ هذا الحجارة مَعَ الشَّجَر. وقال غيره النَّقَلُ: الحِجارَةُ الصِّغارُ. وقيل: النقل: الحجارة الصغار تبقى بعد الحجارة إذا قُلعت. ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١/ ٦٣٥، وتاج اللغة: ٥/ ١٨٣٤، وشمس العلوم: ١٠/ ٦٧١٦.

(٣) ينظر: تاج اللغة: ٥/ ١٨٣٣.

(٤) ينظر: تاج اللغة: ٥/ ١٨٣٣.

(٥) ينظر: نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وهو الذي في طبعات الكتاب (الفرنسية: ٢/ ٣٩١)، و(بولاق: ٢/ ٤١٢)، و(هارون: ٤/ ٤٤٨)، و(البكاء: ٥/ ٧٤٢).

(٦) جاء في هامش نُسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) نَفَلاً».

(٧) ينظر: نسخة راغب باشا (٣٣٤ب)، وهو الذي في طبعات الكتاب (الفرنسية: ٢/ ٣٩١)، و(بولاق: ٢/ ٤١٢)، و(هارون: ٤/ ٤٤٩)، و(البكاء: ٥/ ٧٤٢).

(٨) جاء في هامش نُسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) افْرُشْ».

(٩) ينظر: تاج اللغة: ٤/ ١٦٥٠.

(١٠) أي: بَسَطْتُه كُلَّه. تهذيب اللغة: ١١/ ٢٣٦.

(١١) تفسيراً له في قول سيبويه: «أخرِجْ شَبَثاً». الكتاب: ٤/ ٤٤٩.

(١٢) دويبة كثيرة الأرجل من أحناش الأرض. تاج اللغة: ١/ ٢٨٤.

(١٣) ينظر: الاشتقاق لابن دريد: ٢٢٣، وجمهرة اللغة: ١/ ٢٥٩.

(١٤) جاء في هامش نُسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩): «(ش) عند ب شبهاً».

(١٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٤٩.

(١٦) لم أقف على هذا النصّ في الانتصار لابن ولاد.

(١٧) وهو كذلك في طبعات الكتاب ونسخة راغب باشا.

(١٨) وهو كذلك في نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩).

وهو عندي «في الذي قبله» كما في كتاب المبرّ؛ لأنّه أراد قبله في المخرج، ولم يُرد بعده في الكلام. ووقع في النُّسَخ الشرقيّة «في الذي قبله»[1]، وفي بعض الشرقيّة والرباحيّة «في الذي بعده» والمعنى واحد. يريد: بـ«الذي بعده» أي: بعده لجهة الحلق؛ لأنّك إنْ بدأتَ المخارج من الشّفتين كانت البعديّة لجهة الحلق، وإنْ بدأتها من جهة الحلق كانت البعديّة لجهة الشفتين، فكلاهما صوابٌ.

وعِنبَة[2]: عَلَمٌ؛ ولذلك لم يُصرَف. ويُقال: جبهتُ الرّجلَ إذا استقبلته بما يكره[3].

وقول الرّاجز:

كأنّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ... ومَسْحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ[4]

قالوا: شاهدهُ فيه إخفاء الهاء من «مسحه»[5]، وبه يتّزن البيت لا بالإدغام[6]؛ لزوال صلة الضمير. قال الأخفشُ: «لا يجوز الإدغام في «مسحه»، ولكن الإخفاء جائزٌ»[7].

قال الأستاذ أبو بكر: لم يُرد سيبويه غيرَ هذا الذي قال أبو الحسن[8]، وسمّاه إدغاماً كما سمّى القلبَ إدغاماً في «شَنْبَاء»، و«العَنْبر»[9]، وقد منع الإدغام في ما قبله ساكنٌ صحيحٌ، نحو: قوم مالك، واسم موسى، غير

(١) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب: (١٥٩) «(ش) الذي قبله، وفي نسخة (ب) [هكذا قرأتها؛ لطمس في الحرف] في الذي بعده».

(٢) في قول سيبويه: «اجْبَهْ عِنَبَة». الكتاب: ٤/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: كتاب الأفعال: ٢/ ٢٩٧.

(٤) في: الانتصار: ٢٦٨، والمحكم: ٦/ ٧٠٨، والتعليقة: ٥/ ١٧٦.

(٥) ينظر: عيون كتاب سيبويه: ٣١٩.

(٦) قال السيرافي: «أمّا الاستشهاد بهذا الشعر فسهوٌ وغلطٌ؛ لأنَّ الإدغام لا يصحّ في البيت؛ من أجل اجتماع الساكنين... ويبطله أيضاً أنّ الإدغام فيه يكسر البيت». الادّغام: ١٦٠.

(٧) التعليقة: ٥/ ١٧٧.

(٨) في الطُّرر بحاشية نسخة ابن خروف (١٥٩) «هو إخفاء كقوله...» وبعده كلامٌ لم يستبن لي.

(٩) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٤٠.

أنَّ أبا الحسن قال في كتابه[1]: «ومن القُرّاء[2] من يُسكّن الخاء في قوله تعالى: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:٤٩] مع التشديد وذلك يثقُل، لا يوصَلُ إليه إلا بعد جهد».

قلتُ: وقرأ به أبو عمرو[3] في الإدغام الكبير في مواضع كثيرة[4]، نحو: ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحِجر:٩]. فعلى هذا يجوز الإدغامُ [في البيت وتبقى صِلةُ الضَّمير بعد القلب والإدغام][5] كما كانت قبله، وتُكتَب هكذا «مَسحي»[6]؛ لِمَا زال شكلُ الضَّمير الذي هو الهاء أظهر الياء في الخطّ؛ لأنّها لا موجبَ لحذفها من اللفظ، وإنْ تغيَّرت الهاءُ بالإدغام فقد صارت حاء وهي على حالها لم تزل فصلتُها باقيةٌ. والحاء السَّاكنةُ هي المُدغمةُ في هاء الضمير بعد قلبها حاءً، ولا موجبَ لحذفِ صِلَةِ الضَّمير، وعِوَضُه باقٍ، ووزنُ البيت صحيحٌ.

ويكونُ الإدغامُ عند سيبويه ضعيفاً مِمّا يجوز في الشِّعر؛ لمنعه له في: قوم مالك، واسم موسى، وإنْ قُرِئ به؛ فكما قُرِئ[7]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠]، و﴿لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[سبأ:١٥] [8]، ﴿قَوَارِيرَا﴾[الإنسان:١٧]

---

(١) لم أقف عليه في معانيه.

(٢) هي قراءة أبي جعفر، ونافع برواية إسماعيل، ورواية العراقيين قاطبة عن قالون. ينظر: مُعجم القراءات: ٧/ ٤٩٣.

(٣) أبو عمرو بن العلاء البصريّ، من القرّاء السبعة. تنظر ترجمته في: طبقات القرّاء السبعة: ٧٧.

(٤) قال ابنُ جنّي مُعقِّباً على قول من يراه إدغاماً: «لا بد من أن تكون النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً، وهي بزنة المتحركة، فأمّا أنْ تكون ساكنةً، والحاء قبلها ساكنة فخطأ، وقولُ القرّاء: إن هذا ونحوه مدغم سهوٌ منهم، وقصورٌ عن إدراك حقيقة هذا الأمر». سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٧١.

(٥) سقطت من المتن واستُدركت في الحاشية.

(٦) ينظر: التعليقة: ٥/ ١٧٦.

(٧) هي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة: ٣٥١، ولباب الألباب: ١/ ١٢٧، والدُّرّ المصون: ٥/ ١٢١.

(٨) قرأ حمزةُ وحفصٌ «مَسْكَنِهِم» بفتح الكاف مفرداً، والكسائيُّ كذلك، إلاّ أنه كسرَ الكافَ، والباقون «مَساكِنِهم» جمعاً. الدُّر المصون: ٩/ ١٧١.

الثَّاني[1]، و﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[الإنسان:٥][2]. وكُلُّه ممّا لا يجوز إلاّ في الشِّعر، وهو في الكتاب العزيز كثيرٌ.

يصف ناقته[3] بالسُّرعة و[الشِّدة[4]]، يقول: إنَّها بعد طُول السَّير وكَلال حاديها، وهو الزَّاجرُ لها عُقابٌ قبضتْ جناحيها عند انقضاضها[5].

والمَسْحُ هُنا: قَطعُ الأرضِ بالسير. والحَمَل[6]: الخروف.

وقوله: **وقدْ خالفت الخاءَ في الهمسِ والرَّخاوة**[7] تفسيرٌ عند ابن السَّراج، يقول: الغينُ وإن كانت رخوةً، فليست تبلغُ رخاوةَ الخاء[8]، وعنده «مُنْغِلٌ»[9]، وهي التي تجيءُ بولدِ نَغلٍ، قال: وهو ولدُ الزِّنية[10]، ووقعَ عند غيره «مُنغُلٌ»، بضمّ الغين[11].

وقوله: **ويَدُلُّكَ على حُسْنِ البيان عزَّتها في باب رَدَدْتُ**[12]، يريد: قِلّتها[13].

وكَلَدَة[14]: اسمُ رجل[15].

(١) أي: في الموضع الثاني من السورة؛ لأنه مطلع الآية والشاهد بالتنوين. والتنوين قراءة نافع، والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة: ٦٦٣.

(٢) تصلح الآية شاهداً بقراءة التنوين؛ على صرف المستحق للصرف. والتنوين قراءة نافع، والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة: ٦٦٣.

(٣) أي: في البيت المتقدّم.

(٤) غير واضحة في الأصل؛ لأثر رطوبة.

(٥) ينظر: المحكم: ٦/ ٧٠٨.

(٦) أي: في قول سيبويه: «اقطع حملاً». الكتاب: ٤/ ٤٥١.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٥١.

(٨) لم أقف على نسبته لابن السراج، وهو بنصه في التعليقة: ٥/ ١٧٩.

(٩) أي: بالكسر. وفي هامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠): «ش مُنغِلٌ».

(١٠) ينظر: المحكم: ٥/ ٥٢٨.

(١١) وهو الذي في نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠)، ونُسخة راغب باشا (٣٣٥ ب).

(١٢) الكتاب: ٤/ ٤٥١.

(١٣) قال أبو عليّ: أي: لا يكاد يجيء (كععْتُ) إلا قليلاً. التعليقة: ٥/ ١٧٩.

(١٤) أي: في قول سيبويه: «الحق كلدة». الكتاب: ٤/ ١٥٢.

(١٥) ينظر: الاشتقاق: ٣٠٤.

ووقـعَ هُنـا «انهَـكْ قَطنـاً»[١] بالنُّـون في الشَّـرقيّـة[٢]، والقَطَـن: الموضـع العريـض مـن الثَّبَـج[٣]، وثَبَـجُ كلِّ شيءٍ: أعـلاه[٤]، ويُمكـنُ أن يُسـمّى بـه رجـلٌ[٥].

ووقـعَ في الرباحيّـة «انْهَـكْ قَطباً»، القطـبُ المنهـيُّ عنـه: وهـو أن يأخـذُ الرَّجُـلُ مـن الرَّجُـل الـشيءَ ثـمَّ يأخـذ مـا بقـي مـن المتـاع عـلى حسـب ذلـك بغـيرِ وزنٍ يُعتَـبرُ فيـه بـالأوّل. عـن كُـراع[٦].

وشَـبَثٌ[٧]: دويبّـة[٨]. ونعِـجَ الرَّجـلُ: أكَلَ لحـمَ نَعجـة[٩]. والرَّجَـبُ[١٠]: الشَّـهر، والرَّجـب: الحيـاء[١١]. وأسـفلُ مـن الأسـفل: ضـدُّ الأعـلى.

وقولـه: والنُّـونُ تُدغَـمُ «في هجـاء «يرملـون»، وتخفـى مـع سـائر الحـروف التـي مـن الفـم، وتُقلَـبُ مـع البـاء»[١٢].

قـال أبـو عـليٍّ: المبرِّدُ ينكـر أن تكـون النُّـونُ المُدغَمـةُ في حـروف الشَّـفة التـي هـي مخرجهـا مـن الفـم؛ ويعتـلّ ببعـد المخرجـين[١٣]، وهـو نظـرٌ فاسـدٌ؛ لأنَّ نـون «مـن»،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٥٢.

(٢) في هامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠): «ش قَطناً».

(٣) في اللِّسـان: ١٣/ ٣٤٣: «قـال الليـث: القَطَـن: الموضـع العريـض بين الثَّبَـج والعجز»، وهـو بنصّه في العـين: ٥/ ١٠٣.

(٤) في العين: ٦/ ٩٩: «الثَّبَج: أعلى الظهر من كلّ شيء».

(٥) أي: بقطن، وهو اسم جبل.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يديَّ من كتبه. وهذا النقل بنصّه في: حاشية نسخة راغب باشا (٣٣٥/ أ)، والمُحكم: ٦/ ٢٩٠، ولسان العرب: ١/ ٦٨٢. وينظر: كلامه عن (القطب) في المُنتخب: ٢/ ٦٦٤.

(٧) في قول سيبويه: «ابعج شيئاً». الكتاب: ٤/ ٤٥٢. وفي طبعات الكتاب (ابعج)، والذي سيشرحه ابن خروف (انعج)، وهو كذلك في نسخته من الكتاب.

(٨) ينظر: العين: ٦/ ٢٥١.

(٩) ينظر: معجم ديوان الأدب: ٢/ ٢٢٨، وشمس العلوم: ١٠/ ٦٦٧٤.

(١٠) في المطبوع ونسخة راغب باشا (اشعل رجبة)، وفي نسخة ابن خروف من الكتاب: (أسفل رجبة). وعلى ما في نسخته فسّر هذه المفردات.

(١١) ينظر: مجمل اللغة: ١/ ٤٢٤.

(١٢) من الطرّر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦٠).

(١٣) ينظر: المقتضب: ١/ ٢٢١.

و«عن» هي المُدغَمةُ في الواو والميم، ولا شكَّ أنّها من الفم، وقد أدغموها في الياء وبُعدها فيها كبُعد النُّون من الميم والواو؛ لأنَّ اللامَ أدخلُ في الفم من النون، والياءُ أدخلُ من الميم والواو قليلاً، فالنِّسبةُ في البعد واحدةٌ، مع أنّها لا تُدغَمُ إلا في الميم والواو؛ لِما بينهما من المناسبة في الصِّفة، دليلُ ذلك أنّها لم تُدغَم في الفاء، والتّاء، والذّال، والظّاء، والثّاء، والدّال، والطّاء، وهي أقربُ إليها؛ لبُعد ما بينها في الصِّفة فأُخفيت[1].

وقوله: **فأرادوا أنْ تُدغَم هُنا**[2] الإدغامُ هُنا إخفاءٌ، وقلبٌ لا محالة.

وقوله: **لأنّه ليس حرفٌ يخرجُ من ذلك [٢٨٣] الموضع غيرُها**[3] وهذا نصٌّ يُخرج الميمَ عنها.

وقوله: **وهي مع الرَّاء، واللّام، والياء، والواو، إذا أُدغِمَتْ بِغُنَّة**[4] هذا نصٌّ بالغُنّة في هذه الأحرف الأربعة. وأمّا الميم فأختُها في ذلك.

أبو الحسن: وإنّما صارت النُّون تُدغَم في بعض حروف الفم، وهي خفيّةٌ مخرجُها من غير الفم؛ لأنَّ صوتها كصوت التي في الفم، والنُّون التي من الفم إلى جنب الرّاء واللّام؛ فلذلك أُدغِمت في الرّاء، واللّام، وهي خفيّةٌ من الخياشيم[5].

وحكمُ الحروف مع النّون السّاكنة على خمسة أقسام: امتناع، قلب، إظهار، إدغام، إخفاء[6].

الامتناعُ: [مع][7] الألف؛ لأنّها لا يكون ما قبلها ساكناً، **والقلبُ**: مع الباء،

(١) ينظر: التعليقة: ٥/ ١٨١، والممتع: ٤٤٢.
(٢) الكتاب: ٤/ ٤٥٣.
(٣) الكتاب: ٤/ ٤٤٤.
(٤) الكتاب: ٤/ ٤٥٤.
(٥) الطُّرّر بهامش نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١)، وفي جزء من النصّ طمس؛ بسبب رطوبة.
(٦) ينظر: التكملة للفارسي: ٦٢٣-٦٢٥، والتعليقة: ٥/ ١٨٣-١٨٤.
(٧) في الأصل (من)، ولعلّ ما أثبتُّ هو المناسب للسياق.

والإظهارُ: مع حروف الحلق[1]، [وهي خمسةَ عشرَ[2]].

وقوله: **ولم نَسمعهم قالوا في التَّحرُّك: خِين سليمان**[3] يريد: ولم يخفوها معها إذا تحرّكت، وكذلك لم يقلبوها مع الباء، ولا أدغموها.

وقوله: **فأَسْكَنوا النُّونَ مع هذه الحُروف**[4] يقول: أسكنوها هُنا[5]، ولم يحوّلوها؛ لأنّهم لو حوّلوها لأزالوها عن مخرجها فكان إخفاء، وتركها ساكنةً أخفّ عليهم[6].

يريد: أنّهم لا يخفونها مُتحرّكةً، وقد دلّ على ذلك بقوله بعدُ في الورقة الآتية: **وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النُّون معها من الخياشيم يُدغَم في النّون**[7]. الفصل. يدلُّ على ذلك أنّها مُتحرّكة مثلها ساكنة.

---

(١) عدّ سيبويه حروف الحلق فقال: «وتكون مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء بيّنة». الكتاب: ٤/ ٤٥٤. قال السيرافي: «سمعتُ أبا بكر بن مجاهد يقول: حروف الحلق التي تُبيَّن النّون قبلها ستة». الادّغام: ١٩٥.

(٢) هنا سقطٌ؛ لأنّ (الخمسة عشر) هذه عدد حروف الإخفاء لا الإظهار! قال السيرافي: «جملةُ قول سيبويه أنَّ النّون تخفى إذا كانت ساكنةً قبل خمسة عشر حرفاً». الادّغام: ١٩٠. وصواب العبارة: «...والإظهار: مع حروف الحلق،]والإخفاءُ: مع بقية الحروف[وهي خمسةَ عشرَ».

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٥٥.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٥٥.

(٥) هكذا قال ابنُ خروف، ومعنى كلام سيبويه عند غيره من الشرّاح: «لم أسمعهم يُسكِنون النُّون المُتحرّكة مع حروف الفم». شرح الكتاب لصالح بن محمد: ٩١٠، قال السيرافي: بعد شرحه لعبارة سيبويه: وترتيب لفظ سيبويه: «ولم نسمعهم قالوا: ختن (هكذا (ختن) في الادّغام، وكذلك في نسخة راغب باشا) سليمان»، كأنّه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النُّون المُتحرّكة مع الحروف التي تُخفَى النّون معها». الادّغام: ١٩٧-١٩٨.

(٦) ينظر: شرح السيرافي (الادّغام: ١٩٨)، و(نسخة راغب باشا: ٦٥٥ب)، وشرح الكتاب لصالح بن محمد: ٩١٠.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.

وقوله: أي: إنْ أُدغِمتْ مع ما تخفى معه لم يُستنكر[1]، ووقع في نسخةٍ من الشرقيّة: وإنْ قيل: بلم يُستنكر ذلك[2].

وقوله: لأنّها تُحوّل[3] حتّى تصير ... يقول[4]: «الإخفاء يحوّلها إلى مخرج ما بعدها»، وهذا تفسيرٌ ضعيف.

قوله: ولم تَقرب قُربَ هذه السِتّة[5] المُتقدّمة[6] الواو، والياء، والرّاء، واللّام، والميم، والباء، وقد مرّ[7].

ولو وقعت النُّون في مثالٍ لا يقع فيه التضعيفُ أصلاً أُدغِمت، ويقوّي هذا حملُه هَمّرشاً[8] على أنّها نون مُدغمة في أحد الوجهين؛ لمّا لم يقع لبسٌ.

الفرّاء في سبأ[9] ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾: العربُ تُدغِم اللامَ عند النُّون إذَا سكنت وتحرّكت النون؛ لقرب المخرج. وهي كثيرةٌ في القراءة. ولا يفعلون ذلِكَ في لام قد تحرّكت في حالٍ؛ نحو: ادخل، وقل[10]. [٣٨٣] يقول: إنّما ذلك حيث لا تحلُّ الحركة البتّة.

---

(١) وهي في نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ)، وفي الحاشية: «الذي في المتن ليس في (ب) و(ج)». وليست في نسخة راغب باشا ولا مطبوعات الكتاب، وذكر هارون أنّها في بعض النّسخ.

(٢) ينظر: نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ).

(٣) هكذا في الأصل وفي نُسخة ابن خروف من الكتاب، وفي حاشية نُسخته «(ش) لا». والذي في نُسخة راغب باشا (٣٣٥/ ب) (لا تحوّل)، وكذلك في طبعات الكتاب.

(٤) أي: شيخه ابن طاهر كما في الطرر بحاشية نسخة ابن خروف.

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٥٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٤.

(٧) ينظر: التعليقة: ٥/ ١٨٥، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد: ٩١٠.

(٨) قال الفارسيّ: ليست الميم في (هَمّرش) مضاعفة، إنّما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمت فيها؛ لما بينهما من المشاركة في الغنّة، ولأنّها لا تبيّن مع حروف الضم والشفة. ينظر: التعليقة: ٥/ ٧.

(٩) الآية: ٧.

(١٠) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٥٣ بتصرف يسير.

وقوله: والميمُ لا تقعُ ساكنةً قبل [الباء في كلمةٍ][1] يريد: غير مخفيّة، نفى هذا المثال، فهو نصٌّ بخروجه من الكلام. وكذلك قوله: [ولا نعلم][2] النُّونَ وقعت ساكنةً في الكلام قبل راءٍ ولا لام[3] نفيٌ أيضاً كالأوّل، ويريد...[4].

وقوله: وصوتُها من الفَم[5] يعني التّاء والدّال.

وقوله: حتّى يكون صوتُها من الفَم[6] هذا تبيينٌ لما ادّعاه من إدغام نون الفم لا الخياشيم.

وقوله: وإنّما هي معهُنَّ حرفٌ بائنٌ مخرجه من الخياشيم[7] يقول لمّا لم تُدغَم فيهنَّ لم يُدغمْن فيها وإن اختلف مخرجاها ساكنةً ومُتحرّكةً.

وقوله: فكأنّهم يستوحشون[8] وجهُ الوَحشة أنّها لمّا كانت مع هذه الحروف ساكنةً من الخياشيم لم يقلبوها حتّى يدغموها، قضوا لها مُتحرّكةً من الفم بحكم المتباعدة.

والنُّونُ تُدغَم في خمسة أحرف، ولا تُدغَم إلا وهي من الفم في مذهبه[9]، وهو الصواب إن شاء الله تعالى. فأمّا الأربعة منها ففيها زيادةٌ؛ لو أُدغمت في النُّون لكان ذلك إجحافاً كالياء والواو، وكذلك تضعيف الرّاء، وشدّة الميم، وقد أحطنا علماً أنّها لا تكون مُتحرّكةً إلا من الفم إلا أنّها تضارع ساكنةً؛ فكأنّهم راعوا فيها بعض الحكم مع ما قدّمتُ. وإدغامها في اللّام

(١) طمسٌ في الأصل بسبب رطوبة، وأكملته من الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٢) طمسٌ في الأصل بسبب رطوبة، وأكملته من الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٣) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٤) طمسٌ في الأصل بمقدار كلمتين بسبب رطوبة.
(٥) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٦) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٧) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٨) الكتاب: ٤/ ٤٥٦.
(٩) قال: «...لأنّ النُّون لم تُدغَم فيهنّ حتّى يكون صوتها من الفم». الكتاب: ٤/ ٤٥٦.

أكثر من إدغام اللّام فيها[1]. وهذا نصٌّ أنّه لا تُدغَمُ في النُّون إلا اللام وحدها في المنفصل. ووقع في بعض النُّسخ يَنأى، وفي بعضها ينألُ[2]. أبو العبّاس: يَنْأَل: يتبختر في مشيته[3]، يعني: كنت بالخيار في تخفيف الهمزة وتحقيقها؛ لأنَّ هذا لم يكثر في الكلام كثرة يَرى.

كذلك لام المعرفة أُدغِمت في هذه الحروف؛ لكثرة دَورها، وليس من اسم نكرة إلا وتدخله اللّام. قال أبو عليٍّ أُدغمت اللامُ في الثلاثة عشر حرفاً؛ لأنّها أخذت هذه المواضع من اللِسان واتّسعت فيها[4].

وقوله: **وهي مع الطَّاء، والدَّال، والتّاء، والصَّاد، والزّاي، والسين جائزة**[5] يريد: الإدغام.

وقوله: **وليس كَحُسنه مع هؤلاء**[6] يريد: مع الطّاء وأخواتها التي ذكر.

[٣٨٥] وقوله: **وقاربن**[7] **مخرج الفَاء**[8] يريد أيضاً الطّاء وأخواتها.

وقوله: **لأنَّ اللّامَ لم تسْفُل**[9] هذا نصٌّ أنَّ الصّاد وأختيها، والطّاء وأختيها لم يسفلن إلى أطراف اللّسان كما سفلت الظّاء.

---

(١) ينصّه من الطُّرَر بحاشية نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ).

(٢) «ينأى» في متن نسخة ابن خروف من الكتاب (١٦١/أ)، وأشار في الحاشية إلى أنّه في «ش» ينأل. وفي نسخة راغب باشا (٣٣٦/ب) «ينأى وينأل».

(٣) نأل الرَّجلُ: مَشى ونهض برأسه يحركه إلى فَوق كمن يعدو وَعَلَيهِ حمل ينهض به، وَنَألَ الفرس: اهتز في مَشْيه. ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٨٤، والأفعال للسرقسطي: ٣/ ٢٣١، ولسان العرب: ١١/ ٦٣٩.

(٤) ينظر: التكملة: ٦٢٨.

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٥٧.

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٥٨.

(٧) هكذا في نسخة ابن خروف (١٦١/ب) ونسخة راغب باشا (٣٣٧/أ). وفي طبعات الكتاب باريس: ٢/ ٤٦٧، وبولاق: ٢/ ٤١٧، وهارون: ٤/ ٤٥٨ «وقد قارين».

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٥٨.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٥٨.

وقول طريف بن تميم العنبريّ[١] كذا في النُّسخ[٢]، وعند ابن السرّاج: ابن تمام.

تَقولُ إذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالاً للذَّةٍ فُكَيهَةُ هَشَّيءٌ بِكَفيكَ لائق[٣]

شاهدهُ فيه إدغام لام (هل) في شين (شيء). ومعنى (لائق) ثابتٌ لازمٌ، تلومه على إنفاق ماله في المكارم[٤].

وقول مزاحم العُقَيلي[٥]:

فَدَرْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً على ضَوءِ برقٍ آخِرَ اللّيلِ ناصبِ[٦]

شاهدهُ فيه إدغام اللّام من (هل) في تاء (تُعين). و(المُتَيّم) الذي عبّده الحُبُّ وذلّله[٧].

والناصب في موضع مُنصِب على النّسب وهو التّعب، وجعل البرقَ مُتعِباً؛ لمراعاته إيّاه، وتعرّفه موضع صوب مطره، وهل نزلَ في ناحية من يهواه أو لا[٨].

وتُروى: فَدَرْ ذا ولكن، ودَعْ ذا ولكن، وتُروَى: تقول ولكن[٩].

---

(١) طريف بن تميم العنبري، أبو عمرو: شاعر مقلّ، من فرسان بني تميم، في الجاهلية. قتله أحد بني شيبان. تنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي: ٣/ ٢٢٦.

(٢) وهو كذلك هكذا في نسخة ابن خروف (١٦١/ب) ونسخة راغب باشا (٣٣٧/أ)، وطبعات الكتاب باريس: ٢/ ٤٦٧، وبولاق: ٢/ ٤١٧، وهارون: ٤/ ٤٥٨.

(٣) في: الأصول لابن السرّاج: ٣/ ٤٢١، واللّامات للزجّاجي: ١٥٥، والممتع: ٤٤٠.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٥) هو: مُزاحم بن الحارث العقيلي، كَانَ رجلا غَزِلاً، شجاعاً، شَدِيد أسر الشّعْر حلوه، وَكَانَ مَعَ رقة شعره صَعب الشّعْر هجّاء وصّافاً، عاصر جرير والفرزدق. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٦٩.

(٦) في: ديوانه: ٣٨ (بلا إدغام)، واللّامات للزجّاجي: ١٥٥، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٥.

(٩) في الأصل، ونسخة ابن خروف من الكتاب، وشرح الأبيات لابن السيرافي (فَدَر) وكذا أيضاً في ديوانه، وفي المطبوع (فدع).

بابُ الإدغام في حُروف طَرف اللِّسان والثَّنايا

قوله: **إلّا أنَّك قد تدعُ الإطباقَ على حاله**[1] **وقد تُدْغَمُ في المُتقارب**[2]؛ أنّها إذا أُدغِمت بغُنّة فليس مخرجها من الخياشيم، وإنّما صوتُ الفم أُشرِبَ غُنّةً. قال: لو كانَ مخرجها من الخياشيم لم يَجُزْ أنْ تُدغمَها حتّى تصير مثلهنّ، وإبقاءُ الإطباق دليلٌ[3].

والدِّلم طيرٌ جمع دَلَة، و(دلامٌ) اسم رجل.

وجعل البيانَ في (اصحبْ مَطَراً) أجودَ منه في قوله: (انقذْ تِلك)؛ لأجل الميم، وَ(افحصْ سَالمًا)، وَ(افحصْ زردة)[4]، و(سالمٌ) و(زردةٌ) علمان.

ووقع في الشرقيّة[5] (زُرْدة)، و(زَرَدة).

وقوله: **ويدلُّك التّفسير**[6] يريد النُّطق.

وقوله: **والبيانُ فيهنَّ أمثلُ منه في الصَّاد والزّاي والسِّين**[7] والضّميرُ في (فيهنّ) يرجع إلى الطّاء والدّال والتّاء.

وقوله: **والإدغامُ فيهنَّ أكثرُ**[8] يعني في حروف الصَّفير.

وقوله: **إلَّا أنَّ الطَّاء وأُختيها من أصل الثّنايا، وهُنَّ من أسفله قليلاً**[9] يعني الطَّاء وأختيها، وقد تقدَّم[10] أنَّ ما بين طرف اللِّسان

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٦٠.

(٢) في الطّرّر (المتقاربة).

(٣) بنصّه من الطّرر بحاشية نسخة ابن خروف (١٦١/ب).

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٦١.

(٥) ينظر: نسخة ابن خروف (١٦١/ ب).

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٦١.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٦٢.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٦٢.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٦٣.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

وفويـق الثنايـا مخـرج [٣٨٦] الـزّاي وأختيهـا. يريـدُ الثّنايـا السُّـفلى، والصّـادُ بـين المخرجـين[١].

وقول ابن مقبل[٢]:

فكأنّـما اغْتَبَقَـت صَّـبيرَ غَمامـةٍ ... بِعَـرًى تُصَفِّقُـهُ الرِّيـاحُ زُلالاَ[٣]

شـاهده مـا ذكـر[٤]. و(اغتبقـت) مـن الغبـوق، وهـو شرب العـشيّ، والمُغتبـق الشّـاربُ بالعـشيّ، وهـو أحسـنُ وقـتِ الـشّرب؛ لأنّ الأفـواه لا تتغـيَّرُ فيـه كـما تتغـيَّرُ في الأسـحار، و(الصَّـبيرُ) مُتراكـبُ السَّـحاب كأنَّ بعضـه يحبِـسُ بعضـاً، وأرادَ بـه المطـر؛ فسـمّاه باسـم مـا يكـون منـه، و(العـرى) الفنـاء، وبالمـدّ المـكان الـذي لا شـجرَ فيـه، ويمكـنُ أن يُريـده وقـصر، وهـو أحسـنُ؛ لأنّـه بعيـدٌ مـن التكريـر والتغيـير. و(تصفّقه) تختلـفُ عليـه، و(الـزُّلال) العـذب[٥].

وقوله: **لأنّهنّ من طَرَف اللِّسان وأطراف الثّنايا، وهُنَّ أخوات**[٦] يريدُ السُّفلى.

وقولـه: **لأنّها أبعدُ مـن الصَّـاد**[٧] وليسـت «مـن» في هـذا الموضـع للمفاضلـة إنّـما هـي للفعـل كـما قـال:

بالأكْثَرِ منهم حصًى[٨]

---

(١) ينظر: شرح الكتاب لمحمّد بن صالح: ٩٢٣.

(٢) هو: تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، وكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة. وعدّ في المخضرمين. وكان يهاجي النجاشي الشاعر.

(٣) في: ديوانه: ٢٦٠، والادغام: ٢٢٧، وتحصيل عين الذّهب: ٥٩٦، والنُّكت: ١٢٦٤. ورواية الديوان: وكأنّما اغتبقتْ قريحَ سحابةٍ بعرًى تُصفّقه الرّياح زُلالِ

(٤) قال: «فأدغم التّاء في الصّاد». الكتاب: ٤/ ٤٦٣.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٦.

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٦٤.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٦٤.

(٨) قطعةٌ من بيتٍ للأعشى، وهو بتمامه: وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ وهو في: ديوانه: ١٤٣، ونوادر أبي زيد ٢٥، والاشتقاق ٦٥.

أي: بعيدةٌ من الضَّاد.

وقوله: **وليس بينهنَّ إلا ما بينَ طرَف الثَّنايا وأُصولها**[1] يريدُ أنَّها قريبتْ، ولم يفصلها زيادة صوت.

وقوله: **فلا يُدْغَمنَ في هذه الحروف**[2] هذا وجه ما قدّمتُه من المُباينة.

وقول الرَّاجز:

ثَارَ فَضَجَّتْ ضَجَّةً رَكائِبُهْ[3]

شاهده: إدغام التّاء في الضَّاد.

يريد أنّه يعرقبُ إبلَهُ ثُمَّ ينحرها للأضياف؛ فضجَّتْ وصاحت[4].

و(ضَرَمة)[5] علمٌ لرجل.

وقوله: **والبيانُ عربيٌّ جيّدٌ**[6] يريدُ بيان هذه الحروف عندها[7].

وقوله: **لاستطالتها**[8] نصٌّ بالاستطالة فيها.

و(الشَّنباء)[9] فَعْلاء من الشَّنب، وهو ماءٌ ورِقَّةٌ يجري على الثَّغر[10].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٦٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٦٤.

(٣) نسبه ابنُ السيرافي للقناني، وهو في: الأصول: ٣/ ٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٧١، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٦.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٦. وقال ابن السيرافي: «يعني أن القمر لما غاب ثار هو، فشدَّ الرّحال على الإبل، فضجَّت: رغت وصاحت». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٧٢.

(٥) في قول سيبويه: «اضبطَّرمة». الكتاب: ٤/ ٤٦٥.

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٦٦.

(٧) وهي الصّاد والسّين والزاي. كما ذكر سيبويه في الكتاب: ٤/ ٤٦٦.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٦٦.

(٩) يعني في الأمثلة التي أوردها سيبويه في الكتاب: ٤/ ٤٦٦.

(١٠) ينظر: تاج اللغة: ١/ ١٥٨.

قال أبو العبّاس: أبو عُمر يقول: «مُذَّكِر» مثل «مُطَّلِم»، وهو القياس الجيّد[1]. والعربُ قد قالت كلًّا، لكن مذَّكر مثل مُصطَبِر، وهو حسنٌ أبدلوا ولم يدغموا.

وقول زُهير:

ويُظْلَمُ أحْيانًا فَيَظَّلِمُ[2]

شاهده فيه: إدغام الظّاء في التاء من (يَفْتَعِل) بعد قلبها طاءً؛ لتوافق الظّاء في الإطباق، ثُمّ قُلبت ظاءً؛ ليُدغم فيها الظّاء الأولى. والأحسنُ أنْ تُقلَب الظّاء طاءً فيُقال: «يَطَّلِم»[3].

والمعنى في البيت: أنَّ الممدوحَ وهو هرم يُحَمَّل ما يشقّ [٣٨٨] عليه في بعضِ الأحيان فيحتملها.

وقوله: **ولم يجعلوا الأصلَ أنْ ينقلبَ الآخِرُ فتجعله موضعَ الأوّل**[4] يقول: لا يكون إدغامٌ في مثل هذا إلا في المتّصلينِ ألا ترى أنّه لا يجيء مثل «مُصَّبِر»، و«مُتَّرِد» إلا في المُتّصل.

وقوله: وإنْ شئتَ قلت: «مُضَّجِعٌ»[5]، ولا تقل على هذا: مُطَّبِرٌ في مُصْطَبِر[6].

وقوله: **ولا تُدْغَمُ الظّاءُ في التّاء**[7] قد تَقدَّمَ إدغامها، وأحسنه بإبقاء صوت الظّاء، وعليه أجمع القُرّاءُ في ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل:٢٢]، و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة:٢٨]، وشبهه.

(١) ينظر: التعليقة: ٥/ ١٩٧.
(٢) جزء بيت، وهو بتمامه: هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ *** عفْواً، ويُظْلَمُ أحْيانًا فَيَظَّلِمُ.
في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦٥ وروايته فيه (فيظطلم)، تحصيل عين الذهب: ٢٩٧، وسفر السّعادة: ١/ ٥٠٨.
(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٧، وشرح أبيات مغني اللّبيب: ٦/ ٢٩٠.
(٤) الكتاب: ٤/ ٤٦٩.
(٥) الكتاب: ٤/ ٤٧٠.
(٦) ينظر: الادّغام: ٢٤٣. وقد تكرّر هذا السطر في الأصل.
(٧) الكتاب: ٤/ ٤٧٠.

وقول علقمة:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمةٍ   فحُقَّ لشأسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ[1]

شاهده فيه: قلبُ التّاء طاءً؛ للإدغام، والأكثرُ «خبطْتَ» بإدغام الطّاء في التّاء وإبقاء الإطباق، وليست التّاءُ لازمةً في مثل هذا؛ فتُقلبَ إلى الطّاء[2].

مَدحَ الحارثَ بن أبي شمر، وكان قد أسر من بني تميم تسعين رجُلاً فيهم شأسٌ أخوه، فوفدَ عليه علقمةُ مادحاً له، وطالباً منه أخاه، فأنشد القصيدةَ فلمّا بلغ إلى قوله:

فحُقَّ لشأسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ

قال الحارث: نعم، وأذنبة[3].

وكنى بالذَّنوب: وهي الدَّلْو العظيمة عن الحظ والقَسْم، ومعنى (خبطت بنعمة) أسديتَها، وأنعمتَ بها، وأصله من خَبْط الورق للأنعام[4].

ثُمَّ خيّره الحارثُ في الحِباء وإطلاق الأسْرى، فشرطَ عليهم أن يأخذ منهم ما تفضل تميمٌ مِمَّا ينعم به الملكُ عليهم إذا وصلوا إلى الحيّ، فأطلقهم، وكساهم، وأنعمَ عليهم، ففعلوا معه ما شرطَ عليهم عند وصولهم إلى الحيّ[5].

وقوله: لأنَّ أصْلَ الإدغامِ أن يكونَ الأولُ ساكناً[6] وقد نبَّه عليه في الورقة الثانية[7].

---

(١) في: ديوانه: ٣٧، والأصول: ٣/ ٢٧٢، والممتع: ٢٣٩.
(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٧.
(٣) ينظر: الشعر والشعراء: ١/ ٢١٥، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٧.
(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٧.
(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٩٨، وسمط اللآلي: ١/ ٤٣٣.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٧٢.
(٧) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٧٣-٤٧٤.

وقوله: فلهذا الّذي ذكرتُ لك لم يَجُزْ في «اسْتَفْعَلَ» الإدغامُ[1] وفي بعضها «لم يكن في «استفعل» إلا البيان[2]»، ووقع في بعضها «لم يجز في «استفعل» إلا الإدغام»، وليس بصحيح.

وقوله: أنْ تقولَ «يدُّ» في «يَتِدُ»[3] وليس شاةٌ زَنْماء بمنزلة «ودَّ» في مَنْ خفَّف «وتداً» ثُمَّ أسكنه؛ لأنَّ «وتداً» في المصدر مرفوضٌ؛ فلهذا أدغم[4].

وقوله: وأمّا المصدرُ [٣٨٩] فإنَّهم يقولون فيه[5]: الطِّدَةُ، والتِّدَةُ[6] عند ابن السرّاج.

أبو العبّاس[7]: مثل المَشَدّ، والمفرّ؛ لأنَّ موضع الفعل من هذا يجيءُ (مَفْعِلاً).

وقال أبو العبّاس: «الاستثقال» تقاربُ مخارج الحروف وتبيينها[8].

وقوله: فإنْ قيل: يُبَيِّنَ؛ كراهية الالتباس[9] هو قياسٌ على زُنْمَة، وكُنْيَة.

وقوله: الدِّكَر[10] في آخر الباب، يريدُ به الدِّكَر جمعُ ذِكرة، كَكِسْرة، وكِسَر، وليسَ فيه إلا إبدالٌ مَحضٌ، لما كانوا يبدلونها في مَا تصرَّف من الكلمة مع غيرها أبدلوها مُفردةً، وهو شاذٌ كما ذكره[11].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٧٣. وما هو مُثبت هو الموافق لما في الأصل، وموافق لنسخة ابن خروف ونسخة راغب باشا وطبعات الكتاب.

(٢) وهو الموافق لما في نسخة راغب باشا من شرح السيرافي (٦٦٢/ أ)، والإدغام: ٢٦٣. وفي هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/أ) «عند (ب) الإدغام، (قا) ليس بشيء، (نسخة) لم يكن في استفعل إلا البيان، (زيادة في أخرى) من هذا...».

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٧٤.

(٤) قال سيبويه: يُبيّن كلامَه هذا قولُ سيبويه فيما سبق: «وتكون ساكنةً مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق، وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغنمٌ زنمٌ، وقنواء وقنيةٌ، وكنيةٌ ومنيةٌ. وإنما حملهم على البيان؛ كراهيةُ الالتباس فيصير كأنّه من المضاعف». الكتاب: ٤/ ٤٥٥.

(٥) هكذا في نسخة ابن خروف وليست في المطبوع.

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٧٤. بتقديم وتأخير.

(٧) لعلّ المراد في نسخة أبي العبّاس، كما في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/أ) «(س) مثل المَشدّ، والمفرّ؛ لأنّ موضع الفعل من هذا يأتي على (مفعل)».

(٨) التعليقة: ٥/ ٢٠٣. وهو بنصّه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٠/ أ)، ورمز له بـ(س).

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٧٤.

(١٠) الكتاب: ٤/ ٤٧٧.

(١١) ينظر: التعليقة: ٥/ ٢٠٦، وشرح الكتاب لصالح بن محمد: ٩٥٠.

بابُ الحُروفِ التي يُضارَعُ بها حرفٌ[1]

يريدُ بقوله: الّذي من موضعه[2] الذي من مخرجه، وقد بيَّنهُ.

وقولـه: فالصَّادُ السَّـاكنةُ إذا كانَت بعدهـا الـدَّالُ[3] قـد كتبتُ بعـدُ عـن النَّـضر بـن شُـميل أنَّ مـن العـرب مـن يقـول: سِراطٌ، وصِراطٌ، وزراطٌ، روى ذلـك ابـنُ خالويـه بسـنده[4].

ورُوي[5] عـن ابـن دُريـد[6] أنَّـه اختلـفَ رجـلانِ في «الصَّقْـر»، و«السَّـقْر» فتحاكـما إلى رجُـلٍ آخـر، فقـال: أمَّـا أنَـا فأقـولُ: «الزَّقْـر» بالـزاي.

وقوله: والبَيانُ فيها أحسنُ[7] يريدُ أنَّ البَيان أحسن؛ لتحرّكها.

وقوله: أفشَى في الفم نصٌّ في الفشو، وقد ذُكِر في الباب بعدُ في الفاء.

وقولـه: لَمْ يَجُـز إلّا الإبـدالُ إذا أردتَ التقريـبَ[8] يقـول: أخلصوهـا زايـاً؛ لـزوال مذهـب الإطبـاق عنهـا.

وقولـه: لأنَّ المُضارعَـة في الصَّـاد أكثـرُ وأعـرفُ منهـا في السِّـين[9] وكانـت المُضارعَـةُ في الصَّـاد أكثـر؛ إذْ لم يخلـص زايـاً للإطبـاق.

---

(١) في نسخة ابن خروف من الكتاب، ومطبوعاته (الحرف الذي يضارع به حرف).
(٢) الكتاب: ٤/ ٤٧٧.
(٣) الكتاب: ٤/ ٤٧٧.
(٤) ينظر: شرح الفصيح لابن خالويه: ٢١.
(٥) هكذا ضُبطت في الأصل، ولعل الصواب «روى»، أي ابن خالويه، فقد قال: «أخبرنا ابنُ دُريدٍ عن أبي حاتم عن الأصمعيّ...». ينظر: شرح الفصيح لابن خالويه: ٤٥٩.
(٦) ينظر: الجمهرة: ٢/ ٧٤٢. وهذه القصّة رواها ابنُ جنّي بسنده في الخصائص: ١/ ٣٧٥ و ٣/ ٣٠٨ عن الأصمعي.
(٧) الكتاب: ٤/ ٤٧٨.
(٨) الكتاب: ٤/ ٤٧٨.
(٩) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

فصلَ بين مضارعة القلب في السين، وتصيير الحرف بين الحرفين في الصَّاد، وقد ذُكِر في الحروف المستحسنة في القراءة الجيمُ التي كالشّين، والجيم التي كالكاف[1].

وقوله: من ذلك قولهم في الأَجْدَر: أَشْدر[2] يقول: ضُورِع بها الزّاي.

وقوله: قُرِّبَ من الزّاي[3] يريدُ: فُعِلَ ذلك؛ لذا.

وقوله: إذا أُدغِمَت النُّون في الميم[4] يقول: لمّا كان هذا موضعاً تُقلَب فيه ميماً للإدغام؛ قُلِبت ميماً لغيره، يريد: شَنْباء، والعَنْبَر.

وقوله: قرّبها[5] في افْتَعَل لِتُبْدَل [٣٩٠] الدّال[6] يقول: قرَّبها للبدل حين ضارعَ بها ازْدَانَ[7].

باب ما تُقْلَبُ فيه السِّينُ صاداً[8]

قوله: في بَعْض اللُّغَات[9] زعَمَ أنها لبني العَنْبر[10].

وقوله: والقَافُ من الحَواجز[11] يريدُ في: «صَبقت» وَ «صَمْلق»[12].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٥) في نسخة ابن خروف من الكتاب والمطبوع (قرّبها منها).

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٧) ينظر: التعليقة: ٥/ ٢١١.

(٨) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٨٠، والصّحاح: ٤/ ١٣٢٣، واللّهجات في الكتاب: ٢٤٢.

(١١) الكتاب: ٤/ ٤٨٠.

(١٢) سقطت من طبعة هارون، وهي مثبتةٌ في نسخة ابن خروف (١٦٤/أ)، وطبعة باريس: ٢/ ٤٧٩، وبولاق: ٢/ ٤٢٧، والبكاء: ٥/ ٧٦٧. والصَّمْلَقُ: لُغَةٌ في السَّمْلَقِ وَهُوَ القَاعُ الأَملس. ينظر: لسان العرب: ١٠/ ٢٠٧.

وقوله: **وذلك لأنَّها قلَبَتْها على بُعد المخرجين**[1] يريدُ: على بُعد ما بين السِّين والقاف في المخرجين.

وقوله: وقالوا: «صَاطِعٌ» في «سَاطِع»[2] ابن خالويه عن النَّضر بن شُميل في (اطرغشَّ): إنَّما تفعلُ هذا العربُ في أربعة مواضع[3]:

إذا أتت بعد السِّين قافٌ، نحو صُندوق، أو طاءٌ، نحو: صراطٌ، أو غينٌ نحو: أصبغ الله عليك النِّعمة[4]. ومن العرب مَنْ يجعل ذلك زاياً نحو: سِراط، وصِراط، وزراط، وأبو الصَّقر، والسَّقر، والزَّقر.

وقوله: **لأنَّ السِّين قد ضارعوا بها حرفاً من مخرجها**[5] قوله فيه: **لأنَّ السِّين** عذرٌ لقوله: **لأنَّها لا تقرُب**[6]، أو لفعلٍ تُضمره من معنى القُرب، أو القول[7].

ويريدُ بالمُضارع الزَّاي، والزَّايُ غيرُ مقاربٍ لمخرج الشِّين؛ لأنَّ الشِّين بينها وبين القاف مخرج الكاف، والجيم والياء من مخرج الشِّين، وبين الشِّين والزَّاي مخارجُ كثيرة[8].

وقوله: **فقرّبوا من هذا المخرج ما يتصعَّد إلى القاف**[9] يريدُ قرّبوا إلى القاف ما يتصعَّد من هذا المخرج.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٨٠.

(٢) سقطت من طبعة هارون، وهي مثبتةٌ في نسخة ابن خروف (١٦٤/ ب)، وطبعة باريس: ٢/ ٤٧٩، وبولاق: ٢/ ٤٢٨، والبكّاء: ٥/ ٧٦٨.

(٣) ينظر: شرح الفصيح لابن خالويه: ٤٥٨.

(٤) ينظر: الجمهرة: ١/ ٥٠.

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٦) عبارة سيبويه بتمامها: «فإن قيل: هل يجوز في ذَقَطها أن تجعل الذَّال ظاءً؛ لأنهما مجهورتان ومثلان في الرَّخاوة؟ فإنَّه لا يكون؛ لأنَّها لا تقرب من القاف وأخواتها قرب الصَّاد». الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٧) ثَمَّ كلمة بعد (القول) لم يتَّضح لي رسمها ولا معناها وكأنها (لي).

(٨) بيَّن السيرافي مراد سيبويه بعبارةٍ غايةٍ في الوضوح والبيان، فقال: «(السِّين قد ضارعوا بها حرفاً) يعني: الزَّاي (من مخرجها) يعني: (مخرج السِّين): لأنَّ الزَّاي من مخرج السين (بما هو غير مقارب لمخرجها) يعني: ضارعوا الزَّاي بالشِّين والجيم، وهما غير مقاربين لمخرج السين، (وإنَّما بينه وبين القاف مخرج واحد) يعني بين الشين والجيم -وهما من مخرج واحدٍ- وبين القاف مخرج واحد؛ وهو مخرج الكاف». الادّغام: ٣٠٣.

(٩) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

هذا بابُ ما كان شاذاً[1]

قوله: كسروا؛ لِيَقلبوا الواو ياءً[2] هذا نصٌّ بالكسر قبل القَلْب في «يِيجل» و«أدلٍ»[3]، وقد تقدَّمَ القلبُ قبل الكسر، وهما مذهبان.

ووقعَ في الرباحيّة[4]: وممّا بيّنوا فيه قولهم: عِتْدان؛ فراراً من هذا، وقد قالوا: عِدّان؛ شبّهوه بـ«ودٍّ»، وهذا ليس بقياسٍ، وليس كـ«ودّ»؛ لأنّه ساكنٌ.

ووقع في الشرقيّة[5]: وممّا بيّنوا فيه: عِتْدان، وقال بعضُهم: عُتْدان فراراً من هذا، وقد قالوا: عِدّان.

وقع في نسخة: عُتُد. قال أبو عليٍّ[6]: وهو أشبه، بل كلٌّ مسموعٌ، وبعضُها أجرى على القياس[7].

ابنُ السرّاج[8]: «تِدَة» أجود؛ ليكون مثل «عِدَة»، و«وتدٌ» جاؤوا به على الأصل؛ للعلّة التي ذكر.

قال[9]: شبّه الأصل في «وتد» بالزائد في نحو: «يهتدي»؛ فأدغمَ كما أدغمَ «يهتدي»، فقال: يهدّي، وليس مثله؛ لأنّ يهتدي إذا أُدغِم لم يقع فيه لبْسٌ، إذ لا يُتوهَّمُ أنّه أصلٌ؛ لأنّ التضعيفَ الأصليَّ لا يقع هُنا، وقد يقع في نحو: «ودّ».

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٨١.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٨٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب لمحمد بن صالح: ٩٦٧-٩٧٨.

(٤) وهو الموافق لنسخة ابن خروف من الكتاب.

(٥) في هامش نسخة ابن خروف إشارة لهذا. وهو الموافق لنسخة راغب باشا ولطبعات الكتاب.

(٦) لم أقف على هذا النقل في التعليقة ولا في كتبه التي بين يديّ، وفي هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ): «(فا) عتدان أشبه». و(فا) رمزٌ للفارسي في تلك النسخة. وقد أفادَ أحدُ المحكمين الفاضلين أنّه في التعليقة: ٥/ ٢١٥، ولكن المحقق - رحمه الله - غيره.

(٧) ينظر: الادغام: ٣١١.

(٨) هذا النقل بنصّه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ).

(٩) في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/أ): «أي».

وقوله: **كأنّهم أبدلوا السّين مَكان التّاء**[1] هذا بدلُ السّين من التّاء، وزيادتها أصحّ.

وقوله: **أبدلَ اللّامَ مكان الضّاد**[2] الزِّيادةُ أكثرُ وأعرف فيه.

وقوله: **وكانوا على هذا أجرأُ**[3] أبو عليّ: على هذا أي: على حذف الفاء من «يتّقي»؛ لأنّه قد تُحذَف هذه الفاء في نحو: «يَعِدُ»، و«يَجِدُ»، وتُبدَلُ منها التّاء في باب «افتعل»، فهذه الفاء أشدُّ استمراراً في باب الاعتلال والحذف من التّاء في «يستطيع»[4].

وقوله: **ومثلُ هذا قول بعضهم «عَلْماءِ بنو فلان»**[5] وأنشدَ الفرّاءُ[6]:

كأنَّ، مِن آخِرِها إلقادِمِ[7]

يريدُ: إلى القادم؛ فحذف اللامَ والألف من اللّفظ والخطّ للتخفيف على جهة الشّذوذ.

قال الفارسيُّ: أنا[8] أبو بكر بن السّرّاج، قال: أني أبو العبّاس، قال: ني[9] المازنيُّ، قال: رأيت بخطّ سيبويه[10] في آخر كتابه عند رجلٍ من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر[11] للفرزدق:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٨٣.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٨٣.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٨٣. وهو مُتقدِّم في نصّ الكتاب على سابقه.

(٤) أشار إلى بداية الكلام الفارسيُّ في التعليقة: ٥/ ٢١٨، وهو بنصّه في هامش نسخة راغب باشا (٣٤٢/ ب) مُصدّراً بـ(فا).

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٨٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩.

(٧) صدرُ بيتٍ وعجزه: تَخُرِمَ فَخْذِ فارغ المخارم. وهو في: تاج اللغة: ٥/ ٢٠٠٨، واللسان: ١٢/ ٤٦٩.

(٨) أي: أنبأنا، أو أخبرنا، كما هو عادتهم في ذكر الأسانيد.

(٩) أخبرني كما أورده الفارسيّ في التعليقة.

(١٠) الإدغام: ٣٢٥ ح(١).

(١١) لم أقف له على ترجمة.

وما سُبق القيْسيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ[1] ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ[2] خالدِ[3]

يريدُ على الماء.

شاهده فيه: حذفُ اللام؛ تخفيفاً لَمّا اجتمعت اللّامان بعد حذف الألف للسّاكنين.

والقيسيّ المذكورُ فيه هو: عمر بن يوسف بن هبيرة الفزاري، وكان والياً على العراق فعُزل ووُلِّيَ خالد بن عبد الله القسري، وهو المذكورُ في عجز البيت، وكانت أُمُّه نصرانيّة، ولذلك قال:

ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرلة خالدِ

وكان أبوه قد سباها في عيدٍ للرُّوم، فجاءت له بخالدٍ، وأسدٍ[4].

والغُرلة، والغُلفة، والجلدة: غلاف الذَّكر الذي يقطعه الخاتنُ. يُقال منه: رجلٌ أغرل، وأغلف، وأقلف؛ إذا لم يُقطع منه ذلك. وطفت: ارتفعت وعَلَت.

يقول: ما عُزِل القيسيُّ لسوء سيرةٍ، وضعف حيلة، ولكن علا خالدٌ بسعادته؛ فكنَّى عن بارتفاع الغُرلة؛ إعلاماً بأنَّه على دين أُمِّه، فارتفع كارتفاع الجِيفة على الماء، وعرَّضَ بأنّه باقٍ على غُرلته؛ [٤٠٥] لأنّه يقول في [هذه القصيدة][5]

بَنَى بَيْعَةً فيها الصَّليبُ لأُمِّه ويَهدِمُ مِنْ كُفْرٍ منارَ المساجدِ[6]

---

(١) ورد في بعض المصادر بروايات أُخر.

(٢) في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي، والحُلَل لابن السيد «غرلة».

(٣) بهذه الرواية في ديوانه: ٢١٦ (بيت مفرد في طبعة الصاوي) ولم أعثر عليه في طبعة إيليا الحاوي. وهو في: المقتضب: ١/ ٢٥١، والتعليقة للفارسي: ٥/ ٢١٩، والنُّكت للأعلم: ٦٩٨، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٥.

(٤) ينظر: الكامل: ٢/ ٩٨٩.

(٥) غير واضحة في الأصل بسبب رطوبة.

(٦) في: الكامل: ٢/ ٩٨٩، وربيع الأبرار: ١/ ٢٧١.

وبعده:

فما سبق القيسيُّ...... البيت

وسبب هدمه منار المساجد أنَّه بلغه شعرٌ لبعض موالي الأنصار، وهو:

لَيتني في المُؤذِّنينَ حَياتي ... إنَّهم يُبصِرون مَن في السُّطُوحِ

فَيُشيرونَ أوْ تُشِيرُ إليهم ... بالهوى كلُّ ذاتِ دَلٍّ مَليحِ[1]

فَحطَّ منار المساجد عن دُور النَّاس[2].

واسمُ الفرزدق: همّام، وقيل: هُمَيم، والأوّل أصحّ. وكُنيته: أبو فراس، ومات بذات الجَنب، ورثاه جريرٌ، ولم يبقَ بعده إلّا أشهراً يسيرةً، رحمهم الله، ورحمَ المُسلمين أجمعين[3].

[كمُل السِّفرُ الرّابعُ، وبكماله، كمُل شرحُ كتاب سيبويه -رحمه الله-. وكمُل الكتاب أيضاً، وهو المُسمّى بـ"تلقيح"[4] الألباب في شرح غوامض الكتاب، للشيخ الفقيه الأستاذ المغربيّ أبي الحسن بن خروف -رحمه الله تعالى- على يدي عُبيد الله بن أحمد بن أسدون -نفعه الله به- في العشر الوسط من جمادى الآخرة من عام اثنين وأربعين وستّمائة. والحمد لله كما يجزئُ الحمد له، والصلاة والسلام على خير أنبيائه مُحمّدٍ -صلّى الله عليه وعلى جميع النبيين والمرسلين-].

(١) في: الكامل: ٢/ ٩٩٠، وربيع الأبرار: ١/ ٢٧١، ونهاية الأرب: ٢١/ ٤٧٢.
(٢) تُنظر هذه الحكاية في: الكامل: ٢/ ٩٩٠، ونهاية الأرب: ٢١/ ٤٧٢.
(٣) ينظر: مُعجم الأدباء: ٦/ ٢٧٨٨
(٤) هكذا.